



جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم القانونية و الإدارية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم القانونية
تخصص: منازعات إدارية

دور الجباية في حماية البيئة

تحت إشراف:
الدكتور أحمد فنيديس

من إعداد الطالبتين:
1- إيمان قالمي
2- سامية مزعاش

أعضاء لجنة المناقشة

| الرقم | الاستاذ | الجامعة | الرتبة العلمية | الصفة |
|-------|------------------|----------------|----------------|--------------|
| 01 | د. خليل بوصنوبرة | جامعة 8 ماي 45 | أستاذ محاضر | رئيسا |
| 02 | د. أحمد فنيديس | جامعة 8 ماي 45 | أستاذ محاضر | مشرفا ومقررا |
| 03 | د. محمد حميداني | جامعة 8 ماي 45 | أستاذ محاضر | عضوا مناقشا |

السنة الجامعية 2016/2017

شكر و تقدير

الحمد لله الذي بعث فينا محمد صلى الله عليه وسلم هاديا و بشيرا و الحمد لله على ما أسبغ علينا من نعم ظاهرة و باطنة، فلك الحمد و الشكر كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك.
ون تم أتقدم بجزيل الشكر و وافر الاحترام و التقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور فنيديس احمد لتفضله قبول الإشراف على هذا البحث و كل التقدير لتوجيهاته و ملاحظاته القيمة.
كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة.
و يقضي واجب الاعتراف بالجميل أن أتوجه بالشكر و التقدير إلى جميع أساتذتي و زملائي في كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة قلمة.
كما لا يفوتني أيضا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد العون من اجل إتمام هذا البحث.

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي هذا

إلى من كانا سبب وجودي و سر نجاحي، إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما اللذين لن أوفيهما حقهما مهما اجتهدت.

إلى إخوتي و أخواتي.

إلى خطيبي و زوجي المستقبلي.

إلى صديقاتي و زميلاتي بالدراسة.

مقدمة

البيئة هي عبارة عن الوسط المكاني الذي يعيش به الإنسان وما يحيط به من جماد أو أحياء، وقد ارتبط التطور الحضاري للإنسان بمستوى تطور استغلاله لمختلف الموارد البيئية والثروات الطبيعية، حيث كان تأثير الإنسان على البيئة محدود لا يكاد يذكر في العصور الأولى من حياته على الأرض، حيث لم تكن مشكلة تلوث البيئة و استنزاف مواردها واضحة، إذ كانت البيئة قادرة على امتصاص الملوثات في إطار التوازن البيئي الطبيعي.

إن ظاهرة استغلال البيئة وتلوثها ظاهرة قديمة ملازمة لوجود الإنسان على سطح الأرض، إلا أنها لم تكن تلفت الأنظار إليها فيما مضى، لقلّة الملوثات و قدرة البيئة على استيعابها.

غير أن الوضع قد تغير مع تطور الحياة و المجتمعات، خاصة مع بداية الثورة الصناعية، و دخول الإنسان عصر التطور العلمي و التكنولوجي الكبير في مختلف مناحي الحياة، و بالنظر إلى التأثير السلبي للتنمية الصناعية و الحضارية و سوء استغلال الموارد الطبيعية و سرعة استنزافها.

إن ظاهرة التدهور أصبحت تمس مختلف العناصر البيئية من ماء و هواء و تربة و تنوع بيولوجي واضحة بشكل بارز، و لم تعد البيئة قادرة على تجديد مواردها الطبيعية، وبالتالي اختل التوازن بين مختلف المكونات البيئية و أصبحت هذه المكونات عاجزة عن تحليل المخلفات و النفايات الناتجة عن النشاطات المختلفة للإنسان، هذا ما أثار تأثيرا سلبيا على البيئة، و أدى إلى انتشار ظاهرة التلوث الذي أصبح من أخطر قضايا الساعة، التي لا يحتمل حلها التأجيل.

لقد بات التلوث يهدد جميع الكائنات الحية، الأمر الذي جعل موضوع حماية البيئة من المواضيع التي تحضي باهتمام واسع في الأونة الأخيرة، و الذي دفع بالدول للبحث عن حلول لهذه المشكلة، التي أصبحت خطرا على الجيل الحاضر و الأجيال القادمة.

رغم التباين الواضح بين المتخصصين حول الآلية أو الطريقة المطلوبة لحل مشكلة التلوث، إلا أن الجميع متفق على آثارها السلبية على الحياة، و أن التخلص من كامل هذه الآثار هو أمر غير ممكن في الوقت الحاضر، لذلك نرى أن الكلام عن التلوث البيئي يكون عن تخفيض معدلات أو مستوى التلوث إلى القدر الممكن.

لقد تبنت الدول وبنسب متفاوتة سياسات لحماية البيئة من التلوث ومن بينها الجزائر والتي اتخذت إجراءات تتمثل في سن التشريعات المتعلقة بحماية البيئة من التلوث والتي من خلالها تم إنشاء أجهزة مختصة بالرقابة البيئية، واستخدام وسائل السياسة الاقتصادية(الجباية البيئية) مثل فرض الضرائب والرسوم ومنح التحفيزات.

لقد نشأت الجباية البيئية في مطلع القرن العشرين على يد الاقتصادي الانجليزي pigou cecil arthur في كتابه اقتصاديات الرفاهية لأول مرة في عام 1920، الذي قام بمعالجة التأثير الخارجي لفعل الإنتاج و الاستهلاك، حيث أخذ الكاتب كمثال شظايا الفحم الحجري المتطايرة التي تصدرها القاطرات البخارية التي تسبب احتراق الغابات أو الحقول المجاورة للسكك الحديدية قد دفع إلى وضع تجهيزات ضد تطاير الشظايا، مما يساهم في الحد من النتائج السلبية، وقد ترتب على هذا المبدأ تأسيس مبدأ من يلوث يدفع.

حيث تم تطبيق نظام الضريبة البيئية أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1967 م، تحت اسم tax expenditure الذي كان هدفه هو الإعفاء الجزئي أو الكلي من دفع الرسوم الايكولوجية من خلال امتثال المؤسسات الملوثة إلى التدابير المتعلقة بمكافحة التلوث.

لعب بروتوكول "كيوتو" المنعقد في ديسمبر 1997 في إطار الأمم المتحدة بخصوص التغيرات المناخية الناتجة عن انبعاث الغازات الدفيئة دور فعال في الإعلان عن مختلف الضرائب البيئية، خاصة المتعلقة بانبعاث الغازات الدفيئة، حيث اقر الالتزامات المتعلقة بانبعاث الغازات الدفيئة معبر عنها بالأرقام ، وكانت الرسوم المرتبطة بالبيئة ضمن مخططاته.

أهمية الموضوع

يستمدّ موضوع البحث أهمية من الهدف السامي الذي يرمي له وهو حماية البيئة والتقليل من التلوّث، وذلك من خلال الاعتماد على الضرائب البيئية كأداة لمكافحة التلوّث البيئي، والتحفيز على الإنتاج النظيف مع إبراز الآثار السلبية التي تسبب فيها النفايات على البيئة.

تتجسد أهمية الدراسة في موضوع الوسائل الضريبية لحماية البيئة في خطورة المشكلة التي أصبح يواجهها العالم أجمع بسبب تدهور أحوال البيئة بشكل كبير ومتسارع وخطورة ذلك على الجيل الحالي والأجيال اللاحقة

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب عملية وأسباب علمية:

أسباب عملية:

- لقد زكزت الدراسات المتعلقة بحماية البيئة على الحماية القانونية في حين أن موضوع الجباية البيئية لم يحظى بالدراسات الكافية في الجزائر خاصة باللغة العربية.
- الدراسات السابقة لموضوع الجباية البيئية تطرقت بالأساس إلى فرض الضرائب البيئية أما التحفيزات الجبائية فلم تنل حقاها من الدراسة.

الأسباب العلمية:

- تعد الجباية البيئية فكرة مبتكرة حديثا، وتأخرت الجزائر في استعمالها كأداة لمكافحة التلوّث البيئي.
- الجباية البيئية تتمثل في فرض ضرائب ورسوم على المنشآت الملوثة للبيئة والتي تستعمل في معالجة الأضرار الناتجة عن التلوّث والتي تدفع تلك المنشآت إلى التفكير في وضع أجهزة مخفضة للتلوّث أو تغيير نشاطها إلى نشاط صديق للبيئة.

- كما تشمل الجباية البيئية في منح تحفيّزات للمنشآت التي تستعمل تقنيات صديقة للبيئة سواء في شكل تخفيضات أو إعفاءات تشجيعا لها على الحد من التلوّث الناتج عنها.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

مذكرة ماستر للطالبة بوجمعة سارة بعنوان دور الضرائب في الحدّ من التلوّث البيئي، جامعة بسكرة 2016، أين طرحت إشكالية تتمثل في: ما هو دور الضرائب البيئية في الحدّ من التلوّث البيئي في الجزائر؟

وتوصلت إلى نتيجة وهي أن التشريع الجزائري أهتمّ بحماية البيئة ومن ذلك التشريع الجبائي البيئي الذي نص في هذا المجال على ما يقارب عشرة (10) رسوم بيئية رغم التأخر في إصدار هذه التشريعات الجبائية.

الدراسة الثانية:

أطروحة دكتوراه للباحث حسونة عبد الغاني بعنوان الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، جامعة بسكرة 2013، حيث طرح إشكالية تتمثل في: مدى فعالية الآليات المتخذة من قبل المشرّع الجزائري في تخفيف التوازن بين متطلبات التنمية من جهة ومقتضيات حماية البيئة من جهة؟

توصل إلى نتيجة أنه في إطار تكريس مبدأ الملوّث الدافع اعتمد المشرّع الجزائري نظامين جبائيين، نظام ردعي يعتمد على فرض ضرائب ورسوم على الأنشطة الملوّثة للتقليص من هذه الأخيرة ونظام غير ردعي يسعى من خلاله إلى اعتماد نشاطات وتكنولوجيا نظيفة وصديقة للبيئة.

أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان ما إذا كانت الجباية البيئية تساهم بفعالية في الحد من التلوث أو على الأقل التقليل منه. وعليه فالإشكالية المطروحة هي: ما مدى نجاعة الأدوات الجبائية التي نص عليها المشرع الجزائري في الحد من التلوث البيئي؟

الخطة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى فصلين، الأول بعنوان فرض الضرائب البيئية وتم التطرق فيه إلى أساس فرض الضرائب البيئية، ثم إلى تقييم آلية فرض الضرائب البيئية.

الثاني بعنوان منح التحفيزات الجبائية البيئية وتناولنا فيه الإطار العام لمنح الحوافز الجبائية البيئية، ثم إلى تقييم الحوافز الجبائية البيئية.

المنهج المتبع:

في هذه الدراسة تم استعمال المنهج الوصفي الذي يتمثل في مجموعة الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الموضوع اعتمادا على جميع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج عن الموضوع محل البحث.

الصعوبات:

أثناء انجاز هذا البحث واجهتنا جملة صعوبات منها:

- ضيق الوقت.
- قلة المراجع المتخصصة وإن وجدت مراجع فهي لا تعالج إلا جزئية بسيطة من موضوع البحث.
- نقص ومحدودية المعلومات المرتبطة بتطبيق الجباية البيئية في الجزائر.

الفصل الأول

فرض الضرائب على التلوث البيئي

منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي تتمتع فكرة الضرائب البيئية بأهمية كبرى كأداة لحماية البيئة، حيث حظيت بقبول وتأييد واسع من طرف الدول سواء محليا أو دوليا،¹ فقد كان هناك العديد من المفترقات حول فرض الضرائب بهدف الحماية من التلوث لتكون الضرائب على التلوث البيئي مصدرا لتغطية نفقات عمليات مكافحة التلوث البيئي.²

حيث تعتبر هذه الضرائب البيئية هي، إحدى الطرق التي تستعملها الحكومات أو الدول للحد من إنتاج الملوثات البيئية والسلوكيات المضرّة بالمحيط، ويعتبر الإنسان أهم عامل حيوي في إحداث التغيير البيئي والإخلال الطبيعي البيولوجي الحي فمند وجوده وهو يتعامل مع ملوثات البيئة حيث توالى الأعوام وازداد تحكما وسلطانا في البيئة، خاصة بعد أن يسر له التقدم العلمي التكنولوجي مزيدا من فرص إحداث التغيير في البيئة وفقا لازدياد حاجته إلى الغذاء واللباس وغيرها من الاحتياجات هذا ما أدى إلى تفاقم المشاكل البيئية.³

مما دفع بجل دول العالم حاليا على محاولة البحث عن طرق وآليات وكذلك تشريعات قانونية كفيلة لحماية البيئة والحد من أشكال التلوث الذي يواجهها، فحسب أهم الدراسات الحديثة فإنه يوجد هناك علاقة وطيدة بين الحاجة والتنمية الاقتصادية وبين مقتضيات حماية

¹ عمرو محمد سيد الشناوي، تقويم الضرائب البيئية كأداة لسياسة حماية البيئة، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، مصر، العدد 49، 2011، ص 389.

² وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2007، ص 95.

³ بوجمعة سارة، دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص 57.

البيئة لان استمرارية رفاهية الإنسان لا تكون إلا مع بقاء البيئة الطبيعية دون هدرها واستنزافها وإعطاء الفرصة للأجيال القادمة الاستفادة منها¹.

ففرض الجباية على التلوث البيئي يعتبر، من بين أهم الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها لمعالجة التلوث البيئي خاصة في الدول النامية، والعمل على تطبيق ضريبة تعمل على القضاء على التلوث البيئي، مما يؤدي بدورها إلى آثار ايجابية لذلك فكل ما هو سائد حاليا أن يكون الإصلاح الضريبي دور فعال ولو جزئيا في بداية الأمر من أجل تخفيض معدلات التلوث الناتجة عن ممارسة النشاطات الإنتاجية².

كما يتم فرض الجباية البيئية من أجل تفعيل مبدأ الملوث الدافع، و إدخال تكلفة الأضرار في سعر المنتج و تشجيع المنتجين والمستهلكين بتغيير النشاطات التي تؤثر سلبا على البيئة من أجل تحقيق السيطرة أكثر على التلوث البيئي، وزيادة العائدات التي يمكن جمعها من أجل تحسين وضع البيئة، تعتبر الجباية البيئية من انجح وسائل القانونية والاقتصادية الحالية التي تهدف إلى التعويض على الضرر الذي يسببه الملوث لغيره³.

المبحث الأول

أساس فرض الجباية البيئية

تعتبر الجباية البيئية من أنجع الوسائل الحالية لحماية البيئة و الأكفأ على الإطلاق، و ذلك أن الجباية البيئية مفروضة من طرف الدولة بهدف التعويض عن الضرر الذي يتسبب فيه الملوث لغيره⁴، لذا سنتناول في هذا المبحث الأساس الذي يتم من خلاله فرض الجباية

¹ - بن عزة محمد، بن حبيب عبد الرزاق، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث، دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر، الملتقى العالمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، المنعقد يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، الجزائر، ص152.

² - بوجمعة سارة، المرجع السابق، ص29.

³ - عمرو محمد سيد الشناوي، المرجع السابق، ص402.

⁴ - المرجع نفسه، ص402.

البيئية على المكلف بالضريبة، حيث قسمنا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول تطرقنا فيه إلى مفهوم الجباية البيئية التي تمت دراستها من عدة جوانب، و المطلب الثاني تناولنا فيه عناصرها.

المطلب الأول

مفهوم الجباية البيئية

تعد الجباية البيئية من أهم وسائل السلطة العامة، تعمل على الحد من آثار التلوث البيئي وتعد مكملاً أساسياً لآلية الضبط الإداري البيئي، ويعبر عن الجباية البيئية بالضرائب الخضراء، أو الضرائب الأيكولوجية فهي إحدى السياسات الوطنية والدولية المستخدمة مؤخراً والتي تهدف إلى تصحيح نقائص عن طريق وضع تسعيرة أو رسم بيئي، حيث تستعمل هذه الأموال للحد من ظاهرة التلوث عن طريق إنشاء أجهزة تسهر على حماية البيئية من التلوث¹.

الفرع الأول

تعريف الجباية البيئية

تعتبر الجباية البيئية من أهم الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للقضاء على التلوث لذا وجب تعريفها.

أولاً- التعريف اللغوي:

الجبائية: الجبوة، و الجبا و الجباوة، ما جمعت في الحوض الماء، و الجبا ما حول البئر، و الجباية هي استخراج الأموال من مظانها.²

¹ - هشام الكربو، فعالية الجباية البيئية في تحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئية من اشكال التلوث، مذكرة شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 2013، ص17.

² - أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفرقي المصري، لسان العرب، المجلد الأول، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع 2008، سوريا، ص5197.

البيئية : وتبوأ منزل أي أنزلته، و تبوأ المكان حله، وإنه لحسن البيئة أي هيبة التبو ، و البيئة و الباءة و المباءة المنزل، وقيل منزل القوم حيث يتبوأ ون من قبل واد، أو سند جبل، و في الصحاح: المباءة منزل القوم في كل موضع، و تبوأ فلان منزلا، أي اتخذها¹.

ثانيا -التعريف الاصطلاحي:

يعبر عن الحماية البيئية بأنها: "اقتطاعات إجبارية تقوم بها الدولة من دون مقابل يتم حسابها على وعاء يمثل مصلحة بيئة خاصة"².

كما يمكن تعريفها أنها : "إحدى السياسات الوطنية و الدولية المستحدثة مؤخرا و التي تهدف إلى تصحيح النقائص عن طريق وضع تسعيرة أو رسم بيئي أو ضريبة للتلوث"³.

وقد عرفها المشرع الجزائري في القانون 10/ 03 بأنه : "يتحمل كل شخص بتسبب نشاطه أو يمكن في إلحاق الضرر البيئي نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة إلى ما كن وبيئتها إلى حياتها الأصلية"⁴.

كما عرفت اقتصاديا على أنها: "الضريبة التي تقوم بها الحكومة على المنتج نظرا للأضرار التي يسببها المجتمع تجعل التكلفة الاجتماعية أكبر من تكلفته الخاصة وتعرضها عليه إما ليخفض من إنتاجه أو ليعوض أفراد المجتمع"⁵.

أو هي: "مجموعة الإجراءات الجبائية التي لها تأثير على البيئة وهذه الإجراءات تتضمن ضرائب و رسوم "إتاوات" وإجراءات ضريبية تحفيزية"¹.

¹- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفرقي المصري، المرجع السابق، ص197.

²- بوجمعة سارة، المرجع السابق، ص 29.

³- بن صديق فاطمة، الحماية القانونية للبيئة في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر تخصص قانون عام، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016، ص 61.

⁴- بن عزة محمد، بن حبيب عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 155، ص156.

⁵- شيماء فارس محمد الجير، الوسائل الضريبية لحماية البيئة، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2015، ص 70.

كما عرفت الجباية البيئية لأول مرة من خلال الاقتصادي **Pigou Cecil Arthur** على أنها "نوع من أنواع الأدوات الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية، وهي التي مصممة لاستيعاب التكاليف البيئية وتوفير حوافز اقتصادية للأشخاص والشركات لتقرير الأنشطة بيئياً"².

عرفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنها: "جملة من الإجراءات الجبائية التي يتسم وعائها بكونه ذا تأثير سلبي على البيئة"³.

كما عرفتها أيضا على أنها: "كافة التدابير المالية سواء فرض الضريبة أو التحفيز الضريبي الذي يفرض على المادة أو المنتج أو الخدمة، التي لها تأثير سلبي على البيئة والغرض منه هو تشجيع سلوك المنتجين المتسببين في تلويث البيئة من أجل تغيير سلوكهم لحماية البيئة"⁴.

الفرع الثاني

خصائص الجباية البيئية

تتبين فعالية الجباية البيئية من خلال خصائصها وذلك كونها جباية موجهة و جباية متداخلة:

أولاً- الجباية البيئية جباية موجهة:

القاعدة العامة أن الجباية تكون غير موجهة أي أن اقتطاعاتها محصلة لصالح الخزينة العامة للدولة، غير أن الجباية البيئية اقتطاعات تكون في شكل نقدي تفرض على الأشخاص

¹ - بن طيبة صونية، مداخلة بعنوان الجباية البيئية كألية لحماية البيئة، الملتقى الدولي حول نظام القانوني لحماية البيئة في القانون الدولي والتشريع الجزائري، المنعقد يومي 09 و 10 ديسمبر 2013، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، ص 5.

² - بن عزة محمد، بن حبيب عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 155.

³ - مسعودي محمد، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، جامعة أدرار، الجزائر، العدد 15، 2014، ص 51، ص 56.

⁴ - Lorello ecodata , la fiscalité écologique ou environnementale, france, 2014, www.lorello.fr, page01.

المتسببين في الضرر للبيئة جراء نشاط الذي قاموا به، وتخصص حصيلتها لفائدة الصندوق الوطني لإزالة التلوث والصناديق المتعلقة بحماية البيئة، وهذا يعتبر استنادا على القاعدة عدم التخصص في المالية العامة للدولة التي تقضي بأنه لا يجوز أن يخصص إيراد معين لتغطية نفقة معينة.¹

ثانيا - الجباية البيئية جباية متداخلة:

تتطلب حماية البيئية تدخل المشرع من خلال فرض بعض الضرائب و الرسوم ردعا أو تحفيزا، وذلك من أجل توجيه وحسن سير النشاط الاجتماعي والاقتصادي، على نحو يضمن حماية البيئة، ويكون ذلك من خلال زيادة عبئ الضريبة و توجيه الأفراد إلى نشاط معين، كما تعمل على منع تخزين النفايات باستعمال الأسلوب التصاعدي الذي يقوم على أساس كلما زاد حجم المخزون كلما ارتفعت حسبته الضريبة.²

الفرع الثالث

أهداف الضريبة البيئية

إن للضرائب البيئية مجموعة من الأهداف تجعلها إحدى أهم أدوات السياسات البيئية و الاقتصادية على حد سواء، حيث يعتبر هدفها الأول التقليل من التلوث و من ثم الحفاظ على البيئة، و التي تعتبر في نفس الوقت مبررا لاستخدامها و تتمثل أهم هذه الأهداف فيما يلي:

أولا: التقليل من التلوث:

يساهم في مكافحة التلوث و ضمان بيئة صحية لكل شخص في المجتمع والعالم، وهذا ما نصت عليه مختلف الاتفاقيات والقوانين والشرائع، و ذلك عن طريق الحد من الأنشطة

¹ - بن أحمد عبد المنعم، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في القانون

العام، جامعة بن يوسف بن خدة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص 107.

² - المرجع نفسه، ص 107.

الخطيرة والملوثة للبيئة،¹ و من ثم القضاء على المصادر الصغيرة للتلوث، مثل النفايات والمواد الكيماوية المستعملة في الفلاحة، سواء كانت أسمدة أو مبيدات،² والحد من التلوث، باعتبار أن الضرائب الكبيرة تؤدي بالمكلف إلى اتجاه نحو القليل من التلوث، وبالتالي التقليل من تكاليف التي تتحملها المنشأة، ومنه تخفيض الأسعار،³ ووقاية البيئة محليا وعالميا من الأعمال الإنسانية الضارة،⁴ وهذا ما يترتب عليه تحقيق تنمية سريعة قائمة على بيئة نظيفة، مما ينتج عنه تحسين ظروف المعيشة، والعمل على ضمان الحفاظ على مكونات البيئة و تخفيف الآثار السلبية التي تسببت فيها المنشآت الصناعية.⁵

وفقا لإحدى الدراسات لسنة 2008 التي قام بها goulder and parry في الولايات المتحدة الأمريكية حول تكاليف الحد من التلوث، حيث خلص فيها إلى انه في حالة تطبيق مجموعة من أدوات السياسات العامة في مجال حماية البيئة تعتمد في الأساس على الأدوات الاقتصادية مثل ضريبة الانبعاثات، الضريبة على الوقود، فانه يمكن أن تؤدي إلى تحقيق نفس المستوى من الحد من التلوث الذي يترتب على تطبيق الأدوات التنظيمية، و لكن بقدر من النفقات اقل بنسبة ما بين 40% و 95%.⁶

¹ - بوجمعة سارة، المرجع السابق، ص 30.

² - مسعودي محمد، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة ، المرجع السابق ، ص 56 ، ص 57.

³ - عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البلدية، الجزائر، 2008، ص 92.

⁴ - لعوامر عفاف، دور الضبط الإداري في حماية البيئة، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص 78.

⁵ -International tax dialogue, fiscalité et environnement conférence mondiale du dialogue fiscal international , France, 2015 ,page2.

⁶ - عمرو محمد السيد الشناوي، المرجع السابق، ص 439.

ثانيا: تمويل الخزينة العامة :

تسمح الجباية البيئية بزيادة إيرادات الخزينة العامة للدولة و ذلك عن طريق إيجاد مصادر مالية جديدة و المساهمة في تغطية النفقات البيئية، ويعتبر هذا الهدف من بين الأسباب الرئيسية لتأسيس الضرائب البيئية في أغلب الدول، كما يمكن الإشارة إليه أن تحقيق هذا الهدف غالبا ما يتم عن طريق فرض ضرائب بيئية يمس مجالات الطاقة، والكربون ومختلف أنواع الوقود.¹

ثالثا: تعديل سلوك الملوثين :

السعي نحو التعديل والايجابي للسلوك الملوثين، عن طريق ردعهم ماليا حسب درجة تلوثهم وإضرارهم بالبيئة، حيث كلما زاد سعر الضريبة كلما حفز الملوثين نحو تقنيات إنتاج أنظف أكثر حماية البيئة، و تشجيع التجديد التكنولوجي والتحويلات الهيكلية في أساليب الإنتاج وزيادة احترام التشريعات الخاصة بحماية البيئة.²

المطلب الثاني

عناصر الجباية البيئية

صنفت الجباية البيئية من بين أهم الأدوات التي لها دور في حماية البيئة، نظرا للانتشار السريع للتلوث، لذلك يجب أن يتحمل المتسبب فيه نتائج إضراره بالبيئة، مما جعلنا نتطرق إلى المتسبب في هذا التلوث، و أنواع الوعاء، إضافة إلى تحديد سعر الضريبة و كيفية تحصيلها.

¹ - مصباح حراق، الجباية البيئية عرض تحارب دولية، مجلة الدراسات المالية، المحاسبة الإدارية جامعة أم البواقي، العدد 01، 2014، الجزائر، ص 97.

² - بن أحمد عبد المنعم ، المرجع السابق ، ص 21.

الفرع الأول

المكلف بالجباية البيئية

تعد الجباية البيئية من أنجع الوسائل الاقتصادية لحماية البيئة، ذلك من خلال فرض الضرائب و الرسوم على المتسبب في الضرر البيئي، باعتبار أن البيئة ملك لجميع الأفراد ومن حقهم العيش في بيئة نظيفة، كما أنها وسيلة ردعية تدفع الأفراد إلى تجنب إحداث الضرر البيئي أو من خلال الإجراءات العقابية المترتبة على عدم دفع الضريبة الناجمة عن تحميل المتسبب في التلوث نتائج أفعاله.¹

سننتقل في السياق إلى مبدأ الملوث الدافع و مجالات تطبيقه و وظائفه، إضافة إلى الاستثناءات الواردة عليه.

أولاً- مبدأ الملوث الدافع :

لقد أشارت الدراسات الاجتماعية والاقتصادية إلى مسؤولية من يتحمل أعباء حدوث التلوث هذا كأصل عام، وما تمليه العدالة الاجتماعية أن من يتحمل عبء التلوث البيئي هو من يتسبب في إحداثه (أي الملوث)، والذي تم صياغته في المبدأ الشهير *pays pollué principale* الذي طرح لأول مرة سنة 1972 من طرف منظمة التعاون الاقتصادية، كمبدأ للسياسات البيئية، وكان الهدف منه الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التي تحتويها البيئة.²

وقد تم إدخال بعض التطورات على مبدأ التلوث بدفع بما يتفق وشمول المبدأ بجميع النفقات ذات الصلة، الأمر الذي يبرر تحميل الملوث النفقات وتكاليف أجهزة وبرامج المراقبة الذاتية، حيث أن هناك بعض الدول تفسر مبدأ الملوث يدفع على نحو اعتبار الملوثين مسؤولين فقط على دفع تكاليف تدابير منع التلوث والآثار التي ألحقها بالبيئة، بينما هناك

¹ - إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، مقال تحت عنوان البيئة ومقومات حمايتها في الجزائر، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، الجزائر، العدد 20، 2016، ص62.

² - بن عزة محمد، بن حبيب عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 156.

بعض الدول مثل استراليا، بولندا والولايات المتحدة الأمريكية تفسر أن الملوثين يجب أن يدفعوا أيضا لتغطية النفقات وذلك لضمان حماية البيئة.¹

حيث يرى الكاتب بريور M.Prieur أن مبدأ الملوث الدافع هدفه تحميل الملوث التكلفة الاجتماعية الناتجة عن المساس بالبيئة، وهذا ما سيؤدي إلى خلق مسؤولية عن الأضرار الايكولوجية تغطي جميع اثار التلوث وأن تطور هذا المبدأ يؤدي إلى تبني نظام المسؤولية الموضوعية في مجال حماية البيئة.²

كما عرفت منظمة التعاون والأمن الأوربية (OCDE) بأنه " من يتسبب مباشرة في إحداث الضرر بالبيئة أو أنه يخلف ظروف تؤدي إلى هذا الضرر".³

و تطرق المشرع الجزائري إلى تعريف مبدأ الملوث يدفع في القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنه: " يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أنه يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية ".⁴

الهدف الذي يسعى إليه المشرع من وراء إدخاله لهذا المبدأ هو إلقاء عبء التكلفة الاجتماعية للتلوث المتسبب فيه، فهو صورة من صور الضغط المالي على الملوث ليتوقف عن تلويث البيئة أو على الأقل التقليل من التلوث الناتج عن النشاط الصناعي الذي يقوم به

¹ عمرو محمد سيد الشناوي، المرجع السابق، ص404، ص405.

² عبد العزيز نويري، سامية نويري، مداخلة بعنوان الضبط الإداري لحماية البيئة في القانون الجزائري، المنعقد يومي 09 و 10 ديسمبر 2013، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2013، ص17.

³ هشام كريبو، المرجع السابق، ص 17.

⁴ المادة 03 من القانون 10/03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 الموافق لـ 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، جريدة رسمية، عدد 43.

والبحث عن التكنولوجيات الأقل تلويثاً، وذلك من أجل التحكم في مصادر التلوث وتحسين مداخل الرسم على النشاطات الملوثة¹.

وبالتالي يرجع أساس فرض الحماية البيئية إلى مبدأ عالمي المتمثل في الملوث يدفع، الذي ينص هذا المبدأ على أن المتسبب في التلوث يجب على السلطات العمومية أن تقتطع منه مبالغ مخصصة للإجراءات التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة².

يعتمد هذا المبدأ على شقين هما:

1- الشق الاقتصادي:

أن ضبط قيمة هذا الرسم تسمح بوضع سياسة مالية لمكافحة التلوث والتقليل من أثاره عن طريق ضبط سوق التلوث، المعيار الاقتصادي المطبق لمعرفة الملوث يبدو سهل ولا يثير أي جدل من الناحية الاقتصادية، إلا أنه من الناحية القانونية لا يفي بالغرض ولا يجيب على كل الأسئلة المتعلقة بقواعد المسؤولية التقليدية التي تقوم بها على أساس الخطأ في تحديد المتسبب، وذلك راجع إلى أن مبدأ الملوث الدافع ينطبق بصورة مباشرة حتى في غياب الخطأ، باعتبار مفهومها اقتصادي، كما حيث لا يبحث هذا الملوث الدافع عن المسؤول المباشر عن المتسبب في تلوث البيئة أو العوامل المتدخلة للمسؤولية عن وقوع في هذا التلوث³.

2- الشق المالي:

التمثل في التعويض الذي يستند إلى عمل المتسبب في الضرر للبيئة، كما يقصد به إدراج كلفة الموارد البيئية في محتوى ثمن السلع أو الخدمات الموجودة في السوق، وذلك راجع إلى أن رمي نفايات ملوثة سواء في الهواء أو المياه أو التربة هو نوع من استعمال هذه الموارد ضمن عوامل الإنتاج، و بالتالي يجب أن يدخل استعمال هذه الموارد الطبيعية في كلفة المنتج

¹ - سايح تركية، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، مكتبة الوفاء، مصر، 2014، ص162، ص 164.

² - Olivier soria, le droit de l'environnement industriel, livres cours droit, presses universitaires de grenoble, france, 2013, page39.

³ - وناس يحي، المرجع السابق، ص 75.

أو الخدمة المفروض، مما يؤدي إلى مجانية استغلال هذه الموارد الطبيعية أو البيئية إلى هدرها وتدهور حالتها¹.

وبذلك يرى الفقه أن الأعباء المالية التي يتحملها المتسبب في تلويث البيئة من خلال تطبيق المعيار الاقتصادي ليست ناجحة عن مسؤولية قانونية بحته، لان مبدأ الملوث الدافع يقر عبئاً مالياً موضوعياً على الملوث لأن الهدف المرجو منه اقتطاع نفقات، حيث أن هذا الاقتطاع لا يعفي الملوث من المسؤولية المدنية أو الجزافية، وهو ما اقره المشرع الجزائري والذي اعتبر أنه الشخص المتسبب أو الذي يمكن أن يتسبب في إلحاق ضرر بالبيئة يتحمل نفقاتها².

ويعتبر أحسن الحلول للتعويض المالي المتعلق بالأضرار البيئية دون أي مسؤولية أو نفقات مكافحة التلوث التي تقوم الدولة بإنفاقها في المشاريع المضادة للتلوث، ويكون مجاله خصوصاً في مكافحة التلوث، وعليه يسند إلى مبدأ المسؤولية لتحديد أساليب التعويض عن الأضرار البيئية في شأن تطبيق هذا المبدأ³.

إذن فمبدأ الملوث الدافع يقوم على أساس الغنم بالغرم، فالشخص المتسبب في التلوث الذي يغتنم من نشاطه بالمقابل ويسبب ضرر للغير أو المحيط البيئي، وهو الذي يساهم في نفقات الوقاية من التلوث عن طريق الرسم الذي يدفعه⁴.

ثانياً - مجالات تطبيق مبدأ الملوث يدفع:

يتضمن هذا المبدأ التعويض عن الأضرار المباشرة التي يكون سببها الملوث للبيئة أو نفقات الوقاية بالنسبة للنشاطات الخطرة أو الخاصة، وهو بذلك يشمل بذات النشاطات الملوثة

¹ - مصباح حراق، المرجع السابق، ص 96 .

² - المرجع نفسه، ص 97.

³ - كمال رزيق، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة البحث، جامعة البليدة، الجزائر، العدد 5، 2007، ص 101.

⁴ - المرجع نفسه، ص 101.

مستمرة أو دورية، إلا أن هناك مجالات أخرى يشملها مبدأ الملوث الدافع طبقتها الدول الأوروبية والمتمثلة في:

1- اتساع نطاق تطبيق مبدأ الملوث الدافع: المقصود بها شمول مصاريف الإجراءات الإدارية التي تقوم على تحمل المتسبب في التلوث البيئي نفقات عمليات الرقابة والقياس والتحليل للتلوث التي تقوم بها مصالح إدارية معينة¹.

2- اتساع مبدأ الملوث الدافع إلى الأضرار المتبقية:

المقصود بها هي أن الملوث حتى وإن التزم بدفع أقساط معينة مقابل التلويث الذي يتسبب فيع للمحيط أو البيئة، فإنه يمكن متابعته أو بالأحرى تحميه نفقات أخرى إضافية عند حصول أضرار جانبية لم تكن في الحسبان².

3- إتباع مبدأ الملوث الدافع ليشمل حالات التلوث الناجم عن الحوادث:

أدرجت هذه الحالة من قبل منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) سنة 1998، وهذا الإجراء كان الهدف منه تخفيف أعباء الميزانية العامة فيما يخص فئات حوادث التلوث مقابل تحملها من قبل صاحب المنشأة، كما يهدف أيضا إلى تحفيز أصحاب هذه المنشآت لكي يلتزموا بالاحتياطات الضرورية لتجنب الحوادث³.

4- اتساع مبدأ الملوث الدافع إلى مجال التلوث غير المشروع:

إذا تجاوز أحد الملوثين العتبة المسموح بها للتلوث، وسبب ضررا للغير فإنه يلزم بالتعويض ودفع الغرامات إتباع مبدأ الملوث الدافع إلى التلوث العابر للحدود⁴.

¹ خروبي محمد، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 2013، ص35.

² المرجع نفسه، ص35.

³ عمرو محمد السيد الشناوي، المرجع السابق، ص406.

⁴ خروبي محمد، المرجع السابق، ص35.

ثالثاً- وظائف مبدأ الملوث الدافع في حماية البيئة:

إن تبني مبدأ الملوث الدافع يخدم عدة وظائف في مجال حماية البيئة منها:

1- وظيفة خدمة التنافس لخدمة البيئة:

منذ بداية السبعينات أخذت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي تبني مبدأ الملوث الدافع، من خلال دعم الاستثمارات التي تقلل من الأضرار البيئية، وذلك من خلال الاتفاق على الاستثمارات المحاربة للتلوث والتشجيع على حماية البيئة من التلوث¹.

2- وظيفة علاجية:

رغم الإجراءات الوقائية لمنع وقوع التلوث، إلا أنه لا مفر من أن يترتب على التلوث بعض الأضرار لذا فإن مبدأ الملوث الدافع هو الضامن للتعويض عن الأضرار الناجمة عن التلوث.

3- وظيفة وقائية :

وذلك من خلال الإلتزام بدفع تكاليف الأضرار البيئية بوجه عام بغاية تصحيح الأضرار الناجمة من هذا الفعل أو النشاط، و بالتالي فالتهديد بتحمل المسؤولية وتحميل أعباء تدابير الجبر التعويضي يكون حافز على اتحاد المزايد من الإجراءات الوقائية، ما يترتب عليه تجنب المخاطر والأضرار البيئية².

¹ - محمد بواط، فعالية نظام المسؤولية الدولية في حماية البيئة من التلوث، مجلة الأكاديمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، العدد 15، 2016، الجزائر، ص 17.

² - المرجع نفسه، ص 17.

4- وظيفة عقابية:

من الممكن أن يكون مبدأ الملوث الدافع ردعا عن ممارسة الأنشطة الضارة بيئيا أو قد تؤدي إلى إلزام الدول للاستمرار باتخاذ تدابير وقائية، و بالتالي يكون حافزا إلى تفادي التصرفات التي تضر البيئة¹.

رابعا- الاستثناءات الواردة على تبني مبدأ الملوث الدافع:

لقد تبنت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مبدأ الملوث الدافع (PPP) (بعض الاستثناءات، إذ لمواجهتها تقوم بعض الدول الأعضاء في المنظمة بتقديم بعض الدعم المالي الحكومي في الحالات التالية:

1- من أجل تشجيع البحث العلمي والتكنولوجي، وذلك من أجل التوصل إلى تطبيق بعض الأساليب والأدوات الحديثة، من خلال التحكم والسيطرة في منع ومكافحة التلوث داخل الدول الأعضاء في المنظمة، وخاصة في الصناعات التي تعاني من صعوبات شديدة².

2- مبدأ الملوث الدافع يدفع حالة الظروف الاستثنائية في حالة ما صاحب التنفيذ السريع والاضطراري مشاكل اقتصادية واجتماعية بصورة خاصة، وإذا ما كانت السياسة المشعة للسيطرة والتحكم في التلوث يتم تطبيقها بصور صارمة وقياسية³.

الفرع الثاني

وعاء الجباية البيئية

إن وعاء الجباية البيئية يتعلق بالضرائب البيئية على المنتجات و الضريبة البيئية على الانبعاثات .

¹ - بن عزة محمد، بن حبيب عبد الرزاق، المرجع السابق، ص156.

² - عمرو محمد السيد الشناوي، المرجع السابق، ص 406.

³ - المرجع نفسه، ص406.

أولاً- تعريف وعاء الجباية البيئية:

يمكن تعريف الوعاء الجبائي بصفة عامة بأنه: " المادة أو المال أو الشخص الخاضع للضريبة مع ضرورة توافر العنصر الزمني لهذا الوعاء فقد نفرض الضريبة سنويا، أو عند جني المحصول حسب الأنظمة المحددة لذلك"¹.

كما يمكن تعريفه على أنه: " المادة أو النشاط الاقتصادي الذي تفرض عليه الضريبة أو أنه العنصر الاقتصادي الذي تستقر عليه الضريبة سواء أصابته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة"².

بالإضافة إلى التعريفين السابقين يمكن أيضا تعريفه على أنه: " المادة التي تفرض عليها الضريبة، أو هو الموضوع الذي يخضع لها ويعد اختيار الوعاء هو نقطة البداية في تنظيم أية ضريبة"³.

تشير دراستنا لوعاء الضريبة البيئية وفقا للتعريف السابقة ضرورة التطرق إلى ثلاث نقاط هامة وهذا راجع إلى الطبيعة الخاصة التي تتميز بها الجباية البيئية وهي:

1- اختيار وعاء الضريبة: أي اختيار المادة التي تفرض عليها الجباية على عكس ما هو معروف بالنسبة للضرائب الأخرى، فإن وعاء الضريبة البيئية يختلف عن تلك الضرائب لأنه لا تحدد بقيمة نقدية، ولكن يتم تحديد بوحدات مادية، مثل حجم المخلفات التي تصرف في مسطحات المياه، وعليه يتعين أن تحدد العناصر داخل الوعاء الضريبي بشكل واضح ودقيق وذلك من خلال إعطاء تعريفات موحدة داخل الحدود الجغرافية، فالعناصر التي قد تشمل الوعاء الضريبي البيئي تتكون من الانبعاث، التدفقات والمخلفات الصلبة، ومن جهة أخرى يجب وجود علاقة واضحة بين واقعة التلوث وتأثيرها المادي الملموس على البيئة⁴.

¹ - بوجمعة سارة، المرجع السابق، ص34.

² - المرجع نفسه، ص34.

³ - عمرو محمد الشناوي، المرجع السابق، ص415.

⁴ - عبد الباقي محمد، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر،

2010، ص90.

2- تحديد وعاء الضريبة البيئية: وهو تحديد الجزء الذي تفرض عليه الضريبة من المادة موضوع الجباية أي الحد الذي يتعدى المستوى الأمثل من التلوث الذي يكون مسموح به، حيث يتحدد هذا المستوى عندما تتلاقى التكلفة الجديدة لتخفيض التلوث مع التكلفة الحدية للضرر.¹

3- تقدير وعاء الضريبة : في هذه الحالة توجد صعوبة في تقدير الانبعاثات والنفقات والمخالفات بصورة دقيقة لذلك لجأت الأنظمة الضريبية المقارنة إلى المعادلات والجداول.²

ثانيا- أنواع الجباية البيئية:

الاعتماد على الجباية في معالجة مشاكل التلوث هو الأسلوب الأكثر انتشارا على المستوى الدولي، حيث تعد ضريبة على التلوث البيئي من أكثر الضرائب استخداما، ولقد قامت منظمة التعاون الاقتصادية (OECD) بالقيام بإجراء المسح على (14) دولة سنة 1987 تبين أنه من بين 153 حالة تطبيقية لأدوات السوق في معالجة التلوث البيئي هناك 81 دولة اعتمدت على ضرائب التلوث، وقد كانت تلك الضرائب حافزا حقيقيا على تحسين جودة ونوعية البيئة بالإضافة إلى المورد المالي الذي حققته،³ كما تشكل الجباية البيئية من عدة رسوم تسمى بالرسوم البيئية و التي شرعت الدولة الجزائرية في وصفها ابتداء من سنة 1992، بصفة تدريجية ومن أهمها:

¹ عمرو محمد السيد الشناوي، المرجع السابق، ص421.

² المرجع نفسه، ص422.

³ محسن محمد أمين قادر، التربية و الوعي البيئي و اثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، مذكرة ماجستير في العلوم البيئية، كلية الإدارة و الاقتصاد الأكاديمية العربية، الدانمارك، 2009، ص 65.

1-الجباية البيئية على الإنبعاثات أو التدفقات :

يفرض هذا النوع من الضرائب على مختلف النشاطات الإنتاجية للوحدات الاقتصادية، كما أنها دور الأسعار السوقية للتكلفة الخارجية للتلوث فهي تعكس قيمة الآثار السلبية الناجمة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئة.¹

بما أن هذه الضريبة سوف تقرض على المنتجين بالتالي سوف يتحملون تكاليف البيئة مما يترتب عليه تخفيض هذه الإنبعاثات وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات منها ما يتعلق بتعديلات في استخدام منتجات أقل تلويث للبيئة.²

أ- الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة:

يفرض على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، حيث كان مقدار هذا الرسم متواضعا في بدايته (انظر الملحق رقم 01)، إذا كان يتراوح بين 750 دج و 30.000 دج وهذا حسب طبيعة النشاط الصناعي الممارس ودرجة التلوث المنجر عنه³، لهذا قام المشرع نظرا لتواضع أسعار هذا الرسم لمراجعتها و تعديلها⁴.

نص المشرع في المرسوم التنفيذي 339/98 المتعلق بضبط التنظيم المتعلق بالمنشآت المصنفة⁵، بتحديد السعر طبقا لعدد العمال المستغلين بالمنشأة أو المؤسسة.¹

¹ - بوجمعة سارة، المرجع السابق، ص 32.

² - المرجع نفسه، ص32.

³ - المادة 117 من القانون رقم 91-25، المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 يتضمن قانون المالية لسنة 1992، جريدة رسمية عدد 65.

⁴ - المادة 54 من القانون رقم 99-، 11 المؤرخ 23 ديسمبر 1999 يتضمن قانون المالية لسنة 2000، جريدة رسمية عدد 92.

⁵ - المرسوم التنفيذي رقم 98-339، المؤرخ في 3 نوفمبر 1998 يضبط التنظيم الذي يطبق على المؤسسات المصنفة و يحدد قائمتها، جريدة رسمية عدد 82، الملغى و المعدل بالمرسوم 06-198 المؤرخ في 31 ماي 2006، يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، جريدة رسمية عدد 37.

ب- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي:

و ذلك من خلال فرض هذا الرسم على الكميات المنبعثة التي تتجاوز حدود القيم المسموح بها و يتم تحديد هذا الرسم بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي ، تخصص مداخل هذا الرسم بنسبة 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.²

ج- الضريبة على الوقود :

لقد أسس قانون المالية لسنة 2002 الرسم على الوقود الملوث ، و الذي حدد سعره بدينار واحد (1دينار جزائري) للتر من البنزين العادي و الممتاز و الممزوج بالرصاص، تخصص مداخل هذا الرسم بنسبة 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.³

د- نتائج فرض الجباية البيئية على الانبعاثات أو التدفقات:

يترتب على فرض هذه الضريبة النتائج التالية:

- إلزام المنتج أو الصناعيين على دفع تكلفة تحتوي على تكلفة التخلص من النفايات أو تكلفة معالجتها، ففرض هذه الضريبة سوف يحض المنتج على التقليل من مستوى النفايات الخاصة بعملية الإنتاج أو إيجاد طرق ووسائل أخرى للتخلص منها بطريقة أمينة⁴.

- بما أن الهدف الرئيسي الذي تسمو إليه الوحدات الإنتاجية هو تخفيض التكاليف وزيادة الربح، فان هذا الهدف لان يتحقق إلا عند المستوى الذي تتعادل التكلفة الحدية للتحكم في التلوث مع معدل الضريبة على النفايات، لذلك يعمل المنتج على تغيير أسلوب المستعمل في العملية الإنتاجية أو تغيير المدخلات الإنتاجية من أجل تخفيض الضريبة إلى أدنى مستوى

¹ - السعيد زنات ، المرجع السابق، ص 90.

² - المادة 205 من القانون رقم 01-21، المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 المتضمن قانون المالية لسنة 2002، الجريدة الرسمية 79.

³ - المادة 205 من القانون 01-21، المرجع السابق.

⁴ - مصباح حراق، المرجع السابق، ص 99.

ممكناً، وهكذا فإن فرض الضرائب والرسوم على الملوثات سوف تحفز المنتجين إلى الوصول بمعدلات التلوث البيئي إلى المستويات القياسية المقبولة محلياً ودولياً¹.

2- الضريبة على المنتجات:

هي ضريبة قيمة أو نوعية، تفرض على الوحدات الإنتاجية التي تتسبب في تلوث البيئة²، كما يقصد بهذا النوع من الضريبة، قيام الحكومة بفرض ضرائب قيمة أو نوعية للإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية، التي يصاحب إنتاجها أو نشاطها تلويث البيئة بهدف تخفيض حجم الإنتاج ومن ثم تخفيض حجم الملوثات الناتجة، حيث يرجع التباين والاختلاف للتكاليف الخارجية الناتجة عن القيام بالنشاط من وحدة إلى وحدة إنتاجية أخرى³.

أقر المشرع الجزائري مجموعة من الضرائب على المنتجات، حيث تتميز بمجموعة من المميزات المتمثلة في:

أ-أنواع الضرائب على المنتجات:

تتجلى الرسوم التي أقرها المشرع الجزائري على المنتجات في ما يأتي :

أ-1-الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنوعة محلياً :

و ذلك من خلال فرض رسم قدره 10,50 دينار جزائري للكيلوغرام الواحد ، يطبق على الأكياس البلاستيكية التي تم استيرادها أو صنعت محلياً، ويدفع حاصل هذا الرسم لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث⁴.

¹ - مصباح حراق، المرجع السابق، ص100.

² - بوجمعة سارة، المرجع السابق، ص 31.

³ - فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية ، مجلة الباحث، جامعة البليدة الجزائر، العدد 07، 2010، ص350.

⁴ - المادة 53 من القانون رقم 22/03 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 يتضمن قانون المالية لسنة 2004، جريدة رسمية

أ-2- الرسم على الأطر المطاطية الجديدة و المستوردة :

و ذلك من خلال فرض رسم على الأطر المطاطية الجديدة و التي تم استيرادها، حيث لم يتم تخصيص أي عائد لصالح الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.¹

أ-3- الرسم على الزيوت و الشحوم المستوردة أو المصنوعة محليا :

يؤسس الرسم على الزيوت و الشحوم و تحضير الشحوم يحدد ب 12,500 دج عن كل طن مستورد أو مصنع داخل التراب الوطني ، و التي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة، تخصص مداخيل هذا الرسم بنسبة 50% لصالح الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.²

ب- مزايا فرض الضرائب البيئية على المنتجات:

فرض هذه الضرائب البيئية على المنتجات يحقق عدة مزايا منها :

-خضوع المنتجات النهائية المستورة المشابهة للمنتجات الوطنية و التي تعد مصدرا للتلوث البيئي للضريبة مما يعني عدم منحها ميزة تنافسية.³

-سهولة إجراءات تنفيذ و تحصيل الضريبة و انخفاض التكاليف الإدارية المصاحبة لها .

-ارتفاع أسعار المنتجات الملوثة مما يشجع المستهلكين و المنتجين للتحويل إلى المنتجات البديلة و الوسائل الجديدة للإنتاج و الصديقة للبيئة.⁴

¹ - المادة 112 من القانون 14/16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 يتضمن قانون المالية لسنة 2017، جريدة رسمية عدد 77.

² - المادة 61 من قانون رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 متضمن قانون المالية لسنة 2006، جريدة رسمية عدد 85 .

³ - فنيديس احمد، دور الجباية في الحد من التلوث، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، مجلة محكمة و مفرسة تصدر عن جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، العدد 18، 2016، ص154.

⁴ - المرجع نفسه، ص155.

-تلعب الضرائب البيئية دورا محفزا للابتكار، حيث يطور دافعوها طرقا جديدة للإنتاج تحقق مكافحة التلوث و حماية البيئة، لتقليل مسؤولياتهم، و الحافز لمثل هذا التحديث البيئي مهم لتحقيق الاستدامة البيئية و تفعيل التنافسية حيث تعتمد منتجات الغد على ابتكارات اليوم¹.

الفرع الثالث

سعر الجباية البيئية

في هذا السياق وجب التطرق أولا إلى تعريف سعر الجباية البيئية ثم إلى الأشكال التي يتخذها سعر الجباية.

أولا- تعريف سعر الجباية البيئية:

يعرف سعر الجباية بوجه عام على أنه: مبلغ من المال الذي يجب على الممول أن يدفعه عن كل وحدة من موضوع الضريبة البيئية أو أنه النسبة المئوية التي يحدد بها مقدار الضريبة البيئية، فهو عبارة عن مقدار الضريبة منسوبا إلى قيمة وعائها أو محلها².

كما يعرف على أنه: " ذلك المبلغ الذي يفرض على المتسبب في إحداث التلوث البيئي"³.

ويعرف أيضا على أنه: " المبلغ المالي الذي يجب على الممول أن يدفعه عن كل وحدة من موضوع الضريبة، أو هو النسبة المئوية التي يتم بها تحديد مقدار الضريبة فهو عبارة عن مقدار من الضريبة منسوبا، إلى قيمة وعائها أو محلها"⁴.

¹ - عمرو محمد السيد الشناوي، المرجع السابق، ص 401.

² - بوجمعة سارة، المرجع السابق، ص 31.

³ - بن عزة محمد، بن حبيب عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 156.

⁴ - عبد الباقي محمد، المرجع السابق ، ص 98 .

ثانيا: أشكال سعر الجباية البيئية:

يتحدد إما حسب السعر الثابت أو حسب السعر التصاعدي .

1-السعر الثابت :

و هو الذي يبقى ثابتا بصرف النظر عن التغيرات التي تحدث في وعاء الضريبة، أي أن النسبة بين الوعاء الخاضع للضريبة والسعر تبقى ثابتة ويتميز هذا الأسلوب بالسهولة والبساطة لكل من المكلف و الإدارة الضريبية¹.

وبالتالي في هذه الحالة فإن الضريبة النسبية تطبق بمعدل واحد ثابت مهما تغير الوعاء الضريبي إذن فالضريبة تحسب عليه على أساس معدل ثابت مهما كان حجم أو قيمة المادة الخاضعة للضريبة ومعدلها لا يتغير بتغير قيمة هذه المادة².

كما أن الفقه الضريبي بصفة عامة يعتبر السعر الثابت ذلك المعدل الذي لا يتغير حتى لو تغير الوعاء الضريبي أي تحديد قيمة ثالثة من قيمة الوعاء الضريبي³.

2-السعر التصاعدي:

طبقا لهذا الأسلوب يتصاعد سعر الضريبة مع تزايد الوعاء الخاضع للضريبة، ويتميز أسلوب التصاعد بأنه يتماشى مع مبدأ العدالة وتأخذ به التشريعات المالية في الدول المتقدمة كما أنه يعد من أدوات التوجه الاقتصادي⁴.

يعد هذا الأسلوب هو الأنجع والأنسب في التطبيق في حالة الضرائب البيئية، وعليه يجب تطبيقه لما ينطوي عليه من حوافز قوية لدى الملوئين بتخفيض كميات ومستويات إنبعاثاتهم إلى الحد الذي تكون معه الضريبة مقبولة اقتصاديا، ويكون ذلك في الحالات التي

¹ - بوجمعة سارة، المرجع السابق، ص 35 .

² - المرجع نفسه، ص 35 .

³ - عمرو محمد السيد الشناوي، المرجع السابق، ص 425.

⁴ - بوجمعة سارة، المرجع السابق، ص 35.

تتضمن أنواع سامة وخطيرة من الملوثات، وبالتالي يفضل الأخذ بالأدوات القانونية واللائحية عن الضريبة، حتى ولو كانت حجم وكميات هذه المواد قليلة ينبغي أن يكون الجزاء القانوني، في هذه الحالات هو الإغلاق أو الحظر¹.

الفرع الرابع

تحصيل الجباية البيئية

بعد تحديد ووعاء الجباية البيئية و حساب سعرها، يأتي دور تحصيل الجباية البيئية، و ذلك من خلال تبيان تعريفها، و إجراءات تحصيلها و تخصيص حصيلتها.

أولاً- تعريف تحصيل الجباية البيئية:

هو: "مجموعة العمليات و الإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة البيئية من ذمة المكلف بالضريبة البيئية إلى الخزينة العمومية وفقاً للقواعد القانونية و الضريبة المطبقة في هذا الإطار"².

ثانياً- إجراءات تحصيل الجباية البيئية:

للحصول على حاصل الجباية البيئية الناتجة عن النشاطات الملوثة أو الخطيرة، تقوم المفتشيات الولائية بوضع قائمة جرد وإحصاء للمنشأة المصنفة سنوياً، من ثم تقوم بإحالتها إلى قبضة الضرائب المنعقدة قبل الفاتح أفريل من كل سنة، (انظر الملحق رقم 02).

بعد عملية الإحصاء للمنشأة المصنفة من طرف المفتشيات الولائية للبيئة، تقوم هذه الأخيرة بإبلاغ مسيري هذه المنشآت بعملية الإحصاء قبل الفاتح ماي، وتضع للمخاطب بالضريبة مهلة 15 يوم من اليوم الذي تسلم فيه البلاغ المتعلق بالجرد لمنازعة المعلومات التي عرضتها مفتشية البيئة، و في حالة ما إذا قام المخاطب بالضريبة البيئية بتقديم معلومات خاطئة، أرقام إخفاء معلومات مهمة عن مفتشية البيئة يتعلق بتحديد نسبة الضريبة وتحصيلها

¹ - عمرو محمد السيد الشناوي، المرجع السابق، ص 425.

² - المرجع نفسه، ص 100.

تقوم مفتشية الضرائب بتحرير محضر تبين فيه الغرامة التي تراها مناسبة لمبلغ الرسم المحدد لهذه المنشأة¹.

يتم تسديد مبلغ الرسم المحدد في إشعار الدفع بين 1 جوان و 31 من نفس الشهر ويكون هذا التسديد أمام القابض الضرائب، وفي حالة عدم تسديد المكلف بالضريبة للغرامة في الآجال المحددة قانوناً فإنها تضاعف بنسبة 10%، كما يطبق معامل مضاعف يتراوح بين 2% و 6% على الأنشطة الخطيرة على البيئة، حيث يبدأ تاريخ فرض الضرائب على النشاطات الملوثة ابتداءً من 1 جانفي 1992 حيث أعيد تنظيم كيفية تحصيل هذه الضرائب من خلال المنشور الوزاري لسنة 2002.²

وطبق على كل المنشآت المصنفة الموجودة، واعتبر طلب تصريح أو الترخيص المقدم من قبل أصحاب المنشآت الملوثة دليل على وجودها في ظل المرسوم القديم، إلا أن المرسوم الجديد 198 /06 المتعلق بالمنشآت المصنفة دقق في الزمن القانوني الذي يعتد به في تسليم رخصة استغلال هذه المنشأة، وتمنح الموافقة خلال أجل ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع الطلب³.

في حالة اكتشاف الإدارة البيئية لمنشآت مصنفة أخطيرة غير مصرح بها وغير مرخصة، فإنها تقوم بتحرير محضر مخالفة إلى مسير النشاط الذي يتولى تسديد الرسم لدى محصل الضرائب صاحب الاختصاص إقليمياً، حيث تكون هذه الضريبة مستحقة في السنة الأولى للنشاط مهما كان تاريخ انطلاق النشاط الفعلي للمنشأة المصنفة⁴.

يتم تحديد وعاء الرسم من قبل مصالح إدارة البيئة، حيث تتولى هذه المصالح عملية تحصيله، وتقوم مديرية الضرائب بالولاية سجلات الضرائب قبل تاريخ 30 سبتمبر من كل سنة

¹ - عبد الباقي محمد، المرجع السابق، ص 148.

² - وناس يحي، المرجع السابق، ص 79، ص 80.

³ - المرسوم التنفيذي 06-198 المتعلق بضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، المرجع السابق .

⁴ - عبد الباقي محمد، المرجع السابق، ص 149.

على أساس المعلومات المؤسسة للوعاء، وكذا المبلغ المقدم من قبل مفتشية البيئة للولاية قبل تاريخ 30 أبريل¹.

يخضع تسديد هذه الضرائب لقواعد دفع الضرائب المستحقة عن طريق الجداول، حيث يتم تحصيلها من قبل محصل الضرائب ويتم مسك الإحصائيات المتعلقة بهذه الرسوم الايكولوجية من قبل مديرية الضرائب بالولاية، ويتم ضبط هذه الإحصائيات قبل تاريخ 31 ديسمبر من كل سنة².

في حالة توقف المؤسسة الملوثة عن النشاط تبقى الضريبة مستحقة على السنين مهما كان تاريخ التوقف عن النشاط الخطير، كما يجب على المخاطب بالضريبة إخطار مدير الولاية للبيئة بوقف نشاطه الملوث خلال 15 يوم التي تلي الوقف الفعلي، وفيما يتعلق بتسوية النزاع المتعلق بالحماية البيئية، فيمكن لأي خاضع للضريبة فيما يخص منازعة البيانات أو الحصيلة النهائية المتعلقة بالضريبة لدى مصالح الإدارة الجبائية، ما إذا تعلق الطعن بتحديد وعاء الضريبة تقوم المصالح الجبائية بإرساله إلى مصالح الإدارة المكلفة بالبيئة قصد التكفل به، أما في حالة تعلق الأمر بأخطاء مادية فان مصلحة الإدارة الجبائية تعد هي الجهة المختصة للفصل في هذا الطلب³.

ثالثا: تخصيص حصيلة الحماية البيئية:

في إطار مبادئ وقواعد تسيير الميزانية العمومية، فان مبدأ العمومية ومن ثم قاعدة عدم التخصيص في الإيرادات العامة لا يطبقان عملا في شأن الضرائب البيئية، ففي كافة التطبيقات على المستوى العالمي نجد أن عائد هذه الضرائب يعاد استخدامه في إطار مكافحة التلوث⁴.

¹ - عبد الباقي محمد، المرجع السابق، ص 149.

² - وناس يحي، المرجع السابق، ص 81.

³ - المرجع نفسه، ص 81.

⁴ - عمرو محمد السيد الثناوي، المرجع السابق، ص 393.

حيث انه للتمويل الحكومي دور أساسي وفعال، وذلك من خلال قيام الدولة بتمويل الاستثمارات البيئية من الموازنة العامة للدولة، استنادا إلى مبدأ العبء الجماعي في السياسة البيئية أو من قطاع الأعمال والأشخاص المعنيين وفق مبدأ المتسبب يدفع، فوفق مبدأ العبء الجماعي تغطي الضرائب المباشرة تمويل تلك الاستثمارات لن يكون لها تأثير مباشر على المستوى العام للأسعار، إلا إذا كان هناك زيادة في المعدلات الضريبية.¹

أما في الحالة التي فرض ضرائب إنتاج خاصة لتمويل أو تعويض الاستثمارات البيئية، فان تأثيرها على المستوى العام للأسعار يكون مشابه لتأثير تمويل الاستثمارات البيئية وفق مبدأ المتسبب، فالفرق بين مبدأ المتسبب ومبدأ العبء الجماعي في عملية التمويل هو أن لاستخدام مبدأ المتسبب يقود إلى حساب تكاليف استثمارات حماية البيئة الإضافية ضمن سعر المنتج النهائي، وبالتالي ترتفع أسعار المنتجات النهائية، وهذا ما سيؤدي إلى تغير بنية السعر و التأثير على المستوى العام للأسعار، وقد يكون ذلك مرغوبا بالنسبة لبعض المنتجات التي تضر بالبيئة، وذلك عن طريق العمل على تغير بنية الطلب وبنية العرض، حيث تؤدي الجباية البيئية إلى تقليل إنتاج المنتجات الضارة بيئيا والحد من الطلب على تلك المنتجات، وان كان ذلك مرتبطا بمرونة العرض لتلك المنتجات بالنسبة للسعر.²

ويمكن عدم تبرير عدم احترام قاعدة عدم التخصيص في نطاق الضريبة البيئية، في أن فرض الضرائب البيئية بسعر يحقق الكفاءة الاقتصادية مستحيلا عملا على الأقل في المدى القصير، وذلك راجع للصعوبات التي يسببها للمؤسسات الملوثة خاصة إذا كانت تكاليف المعالجة مرتفعة، ولتجنب إغلاق بعض المصانع وما يترتب عليه من خسارة اقتصادية وبطالة، وعليه من المستحسن فرض الجباية البيئية بسعر منخفض مع تخصيص حصيلتها لتمويل الاستثمارات البيئية.³

¹ - السعيد زنات، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016، ص93.

² - المرجع نفسه، ص93.

³ - السعيد زنات، المرجع السابق، ص94 .

المبحث الثاني

تقييم الجباية البيئية

إن تفعيل الجباية البيئية في مكافحة التلوث إنما يتم إذا ما حسن اختيارها وتطبيقها على أرض الواقع، فيجب أن تكون أداة كفيلة لردع التلوث أيا كانت طبيعته، وذلك من خلال محاولة التقليل من التلوث بمختلف أشكاله¹.

يعتبر قانون المالية لسنة 1992 هو أول قانون تطرق إلى تأسيس الرسوم البيئية في الجزائر، من خلال الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة وتلتها ترسانة من الرسوم الأخرى، والتي تعتبر الهدف الأساسي منها حماية البيئة من أشكال التلوث البيئي، وإن تقدير مدى فعالية الجباية البيئية يكون عن طريق حث المؤسسات الاقتصادية والأفراد على الحفاظ على البيئة،² هذا ما جعل الضرائب البيئية محل نقاش من جوانب عديدة، كغيرها من الأدوات الاقتصادية بالنسبة للدول التي طبقتها أو تريد تطبيقها وذلك لفهمها وكيفية تطبيقها وتحديد مدى الحاجة لاستخدامها، وبالتالي يمكن أن نوجز أهم الإيجابيات والسلبيات التي توجه إلى الجباية البيئية في النقاط التالية³.

المطلب الأول

إيجابيات الجباية البيئية

تتمتع الجباية البيئية و التي تعرف أيضا بالضرائب الخضراء، بقبول و تأييد عريض و متزايد كأداة حماية البيئة في المناقشات العلمية سواء المحلية أو الدولية، و يرى العديد من الاقتصاديين أن الجباية البيئية إذا ما تم تصميمها و تطبيقها بشكل جيد، فإنها ستلعب دورا فعالا في تقليل مستويات التلوث و خفضها للحد المقبول، مما جعلها من أهم الوسائل التي تهدف إلى حماية البيئة و تشجيع المنتجين على إتباع سلوكيات صديقة للبيئة هذا ما جعل الجباية البيئية تتميز بعدة مزايا أو إيجابيات تتمثل في :

¹ - بن طيبة صونية، المرجع السابق، ص13.

² - بن عزة محمد، بن حبيب عبد الرزاق، المرجع السابق، ص163.

³ - بوجمعة سارة، المرجع السابق، ص39.

الفرع الأول

إيجابيات الجباية البيئية في المجال القانوني

إن الجباية البيئية من أهم الوسائل القانونية التي تم اعتمادها من قبل المشرع الجزائري و ذلك راجع إلى دورها الكبير في مجال مكافحة التلوث حيث تتمثل أهم الايجابيات في المجال القانوني في :

أولاً- تحقيق العدالة:

وذلك من خلال تحميل الشخص المتسبب في التلوث نتائج أفعاله، فليس من المنطق و العدل تحميل الدولة ثمن إصلاح ما أفسده الملوثون، مما سينعكس على المجتمع بأكمله، ففي الأخير سوف يتحمل هذه التكاليف أشخاص لا علاقة لهم بكل ما يحصل، فالعدالة تطلب أن يدفع المتسبب في التلوث وذلك من خلال تطبيق مبدأ الملوث يدفع وذلك بالاستناد الأسس التالية:

أ- الغنم بالغرم:

الملوث يستفيد من نشاطه الملوث، فعند استمراره في ممارسة عمله و الفائدة التي ترجع عليه يترتب عليها ضرر بالبيئة فلتحقيق العدالة على المستفيد أن يقوم بإزالة أو منع الأضرار التي يترتب على نشاطه الذي أنتفع به أو أضر بالبيئة¹.

ب- لا ضرر و لا ضرار و إن الضرر يزال:

وهي قاعدة من قواعد الشريعة الإسلامية، فالتلوث الناتج عن نشاط هؤلاء الملوثين ينبغي أن يتحمل المتسببين فيه تكاليف القضاء عليه².

¹ - شيماء فارس محمد الجبر، الوسائل الضريبية لحماية البيئة دراسة قانونية مقارنة، دار حامد للنشر و

التوزيع، الأردن، 2015، ص 82.

² - المرجع نفسه، ص 82.

ثانيا- الجباية البيئية لا تحتاج لأي نوع من المفاوضات:

تتميز الجباية البيئية عن غيرها من الأدوات الاقتصادية لحماية البيئة، حيث انها لا تحتاج عند تطبيقها للقيام بأي نوع من أنواع المفاوضات مع الملوثين، عكس الأساليب الأخرى مثل القيادة والسيطرة التي يكون جوهر عمله من خلال تحديده لكميات مختلفة من الملوثات تلتزم بها كل شركة من أجل التوصل إلى نمط أكثر فاعلية، من حيث التكلفة للتخفيف من حدة وضع معيار واحد لكميات التلوث التي تلتزم به جميع الشركات¹.

وهو ما يتطلب من المنظمين الحصول على معلومات حول تكاليف مكافحة التلوث، بالنسبة لكل شركة على حدة، الأمر الذي من شأنه أن يحتم الدخول في المفاوضات و حوارات مع الشركات الخاضعة للتنظيم، وهنا تظهر خطورة النتائج التي يمكن أن يؤدي إليها أسلوب التفاوض هذا من التخفيف و لو بعض الشيء من التزامات الشركة البيئية و ذلك تبعاً و قدرة كل شركة على التفاوض، و نجاحها في عرض موقفها بصورة تحقق في النهاية مصلحتها الخاصة، بينما في حالة الضريبة البيئية تواجه جميع الشركات نفس المعدل من الضريبة، و ليست هناك ثمة حاجة للتدخل المنظمين للنظر في الظروف الفردية للشركات، و بالتالي تجنب مخاطر عملية التفاوض، و ما يمكن أن تسفر عنه من التقليل في فاعلية و كفاءة تحقيق هذه الأدوات لأهدافها البيئية بالدقة المطلوبة.²

ثالثا : سهولة إجراءات الجباية البيئية:

تحتاج الضرائب البيئية إلى قدر أقل من الإجراءات مقارنة مع غيرها من الأدوات، كما أنها أكثر وضوحاً وتحديداً³.

¹ - عمرو محمد السيد الشناوي، المرجع السابق، ص 443 .

² - المرجع نفسه، ص444.

³ - شيماء فارس محمد الجير، المرجع السابق، ص86.

الفرع الثاني

ايجابيات الجباية البيئية في المجال الاجتماعي

تعتبر الجباية البيئية من بين أهم الآليات التي يتم استخدامها في الحد من التلوث و التي كان لها اثر كبير في زيادة الانتباه و الوعي بالقضايا البيئية و يعود هذا إلى الايجابيات التي تتمتع بها فرض الضرائب البيئية في المجال الاجتماعي :

أولا : القضاء على البطالة:

العمل على نقل الصناعة في المناطق الأقل تلويث كالمناطق الغير أهلة بالسكان و المناطق النائية مما يترتب عليه منح فرصة لإيجاد وظائف تنافسية جديدة¹.

ثانيا : تسهيل حياة الفرد و المجتمع:

العمل على تسهيل حياة الفرد بصفة خاصة و المجتمع بصفة عامة، حيث تساعد الضرائب على التلوث البيئي على خفض استهلاك المواد المضررة بالصحة العامة، مما يساعد على رفع الإنتاج و خلق بيئة خالية من الأوبئة و الأمراض لكل أفراد المجتمع، و تعويض الأشخاص المتضررين من جراء التلوث البيئي، من خلال استخدام المبالغ المتحصل عليها لتحسين ظروف المعيشة سواء للأجيال الحالية أو القادمة².

ثالثا : نشر الوعي البيئي:

تشجيع الأفراد على الاهتمام بالبيئة و تنمية الشعور لديهم بأهمية حمايتها و الحفاظ عليها³.

¹ - بوجمعة سارة، المرجع السابق، ص 39 .

² - عبد الباقي محمد، المرجع السابق، ص156.

³ - بن طيبة صونية، المرجع السابق، ص 13.

الفرع الثالث

إيجابيات الجباية البيئية في المجال الاقتصادي

تعمل الجباية البيئية على الحفاظ على البيئة و مواردها بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدف تحقيق التنمية المستدامة، حيث تحقق عدة إيجابيات في المجال الاقتصادي تتمثل في:

أولاً: تعديل سلوك المنتجين و المستهلكين:

إن فرض الضرائب البيئية على الأفراد و الشركات يجعلهم أمام إحدى الوضعيات الثلاث، إما التوقف التام عن النشاط الملوث للبيئة أو تحمل تكاليف أنشطة ضارة بالبيئة، حيث يتم استخدام حصيللة الضرائب البيئية في معالجة الأضرار التي يسببها السلوك البيئي أو البحث عن حلول فنية تقنية تكفل قيامهم بالأنشطة دون تلويث البيئة، كما أنها تعطي حافزا اقتصاديا على استخدام التكنولوجيا يترتب عليها تلوينا اقل.¹

ثالثا : الضريبة البيئية أكثر فعالية وكفاءة ومرونة:

تطبيق أدوات السياسة البيئية يتطلب ضرورة وجود معلومات دقيقة تتعلق بالنشاط المنشآت الملوثة، و هنا تظهر مشكلة عدم توافر تلك البيانات بالصورة المرجوة، مما يؤدي إلى عدم فعالية السياسة التي يتم تطبيقها، و قد يرجع ذلك إلى التنظيم الداخلي للمنشآت و الذي قد لا يتضمن الاحتفاظ بتلك المعلومات أو البيانات، أو قد تكون المنشأة في وضع يتيح لها التحكم و الرقابة على تدفق المعلومات إلى الجهات القائمة بالتنظيم بطريقة و بأسلوب يؤثر على فعالية و كفاءة السياسة التي يتم تطبيقها، مع الأخذ في الاعتبار أن كفاءة تحديد و توزيع مقدار التخفيض في التلوث بين المنشآت تستند على التكاليف الحدية للتخفيض بالنسبة لكل منشأة، و التي لا يمكن الحصول عليها سوا من المنشأة ذاتها.²

¹ - فنيديس احمد، المرجع السابق، ص 162.

² - عيد الباقي محمد، المرجع السابق، ص 106.

بينما لا تحتاج الضرائب البيئية إلى مثل ذلك الكم من المعلومات كالتي تتطلبها الأدوات التنظيمية، و بالتالي فهي تتسم بالمرونة و إمكانية الاستجابة السريعة لمواجهة أي تغيرات تحدث بالنسبة لنوع أو حجم التلوث، كما أن كفاءتها تستمد من تأثيرها في توجيه الدوافع الاقتصادية اتجاه ما هو مرغوب اجتماعيا و ما تؤدي إليه من تعديل في السلوك الاقتصادي للصناعات الخاضعة لها، و بالتالي تحقيق التخصيص الكفاء للموارد المتاحة و توجيهها بما يحقق الناتج الأمثل سواء من السلع أو الخدمات أو من المستوى المرغوب فيه من الجودة البيئية، و ذلك من خلال إجبارها للمنشآت التي تحدث تلويثا على تضمين التكاليف الخارجية في تكاليفها الداخلية¹.

رابعا: توليد كم هائل من العائدات:

من شأن فرض الضرائب البيئية توليد كم هائل من العائدات، و نظرا لان القاعدة الضريبية كبيرة للغاية، فان أي قدر متواضع من الضريبة يمكن أن يوتي بعوائد كبيرة، ففي دول منظمة التعاون و التنمية على سبيل المثال، نجد أن من شأن فرض الضريبة على انبعاث ثاني أكسيد الكربون التي مقدارها 20 دولار للطن من ثاني أكسيد الكربون مثلا يمكنها أن تحصل ما يمكن أن يصل إلى 265 مليار دولار سنويا².

المطلب الثاني

سلبيات الضرائب البيئية

على الرغم من الايجابيات التي تتمتع بها الضرائب البيئية إلا أنها تعاني من مجموعة من النقائص في عدة مجالات لذلك يرى المعارضون لاستخدام هذه الضريبة كأداة لحماية البيئة بأنها مرفوضة و لا تصلح للنهوض بأي دور ذي تأثير يذكر في مجال حماية البيئة، ويستند في ذلك على مجموعة من المبررات و المتمثلة في :

¹ - عمرو محمد السيد الشناوي، المرجع السابق، ص 442، ص443.

² - المرجع نفسه، ص444.

الفرع الأول

سلبات الضرائب البيئية على المجال القانوني

بما أن الجباية البيئية من أهم الآليات القانونية التي تفرضها الدولة على الملوّثين من أجل تبني تقنيات صديقة للبيئة وتقليل من التلوث و التشجيع على حماية البيئة، إلا أنها تعاني من بعض نقائص و السلبات وبالتالي يمكن تحديد سلبات الجباية البيئية في المجال القانوني بالنقاط الآتية:

أولا : الضرائب البيئية ضرائب تمييزية غير عادلة:

فهي تفرض على سلع و خدمات معينة دون غيرها مع أن الأصل أن تبقى بعيدا عن الضرائب التمييزية ، و مثال ذلك الضرائب الباهضة التي تفرض على النفط في حين تفرض ضرائب بسيطة على الفحم بالرغم من أن الفحم أكثر تلويثا و إضرارا بالبيئة من النفط¹.

ثانيا : قصر القانون الضريبي البيئي:

كثير من مصادر التلوث لم يتم إخضاعها للقانون الضريبي البيئي مثل ضوضاء السيارات التي تسير في المدن والتجمعات السكنية، والأصوات الصاخبة المنبعثة من ورشات المصانع والمحاجر باعتبار التكلفة التي يسببها التلوث الضوضائي، و بالتالي يآثر على إنتاجية المورد البشري، عن طريق إضعاف السمع والتركيز والتأثيرات النفسية كالقلق والإحباط².

¹ - فنيديس أحمد، المرجع السابق، ص 164.

² - حسونة عبد الغاني، النظام الجبائي بين الردع و التحفيز، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008، ص 57.

ثالثا : التلوث مشكلة عالمية:

إشكالية التلوث العابرة على الحدود، حيث يطال التلوث عبر الحدود فيجب إلزام البلدان المتسببة في التلوث بالدفع لإجبارها على إتباع سلوك ايكولوجي جيد لا يتحقق هذا إلا عن طريق الاتفاقيات الدولية¹.

رابعا: توزيع حصيلة الجباية البيئية في مجالات غير حماية البيئة:

أن حصيلة الجباية البيئية لم تخصص كلها لحماية البيئة و مكافحة التلوث، إذ تم تخصيص 75 % منها للصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث و 25 % المتبقية موزعة بين البلديات و الخزينة العامة، إما بالنسبة للرسم المطبق على الوقود فإنه غير موجه بصورة كلية لأغراض ايكولوجية، ذلك أن 50% من حصيلة الجباية البيئية المحصل عليها من هذا الرسم موجهة للصندوق الوطني للطرق و الطرقات السريعة، أي للمجال لا يتعلق بمجال مكافحة التلوث و حماية البيئة، حيث يؤدي هذا الإنفاق لوعاء الجباية البيئية في غير مجالها المخصص لحماية البيئة، و استخدامه لأبعاد أخرى فان ذلك يبعدها عن تحقيق أهدافها الحقيقية المتمثلة في حماية البيئة.²

الفرع الثاني

سلبيات الضرائب البيئية على المجال الاجتماعي

تلعب الجباية البيئية دورا هاما في تقليل من التلوث و توجيه النشاطات الملوثة، وفرض التسيير العقلاني للموارد وتحسين الإطار المعيشي، وتشكل آليات فعالة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لحماية البيئة، و لكن بالرغم من أهمية الجباية البيئية في الحفاظ على البيئة، إلا انه كثيرا ما يساء استخدامها بحيث تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلا تدهور البيئة، هذا ما جعلها تعاني من مجموعة من السلبيات ، وبالتالي يمكن تحديد السلبيات التي تقع ضمن المجال الاجتماعي في ما يأتي:

¹ - بوجمعة سارة، المرجع السابق، ص 40.

² - وناس يحي، المرجع السابق، ص 89.

أولاً : انخفاض الوعي الجبائي البيئي:

انخفاض الوعي الجبائي البيئي في كثير من الدول وخاصة الدول النامية، لأن الحماية البيئية إذا كانت مرتفعة الأسعار فان هذا يدفع الأشخاص إلى التهرب الضريبي¹ ، قد تؤدي الحماية البيئية إلى غلق بعض المؤسسات التي لا تستطيع أن تقلل من حجم التلوث، مما يؤدي إلى فقدان مناصب الشغل و ارتفاع نسبة البطالة².

ثانياً : صعوبة تطبيق الحماية البيئية في الدول النامية:

ويرجع السبب إلى طبيعة تلك الاقتصاديات التي تفنقر إلى بعض الأمور اللازمة لنجاح الضريبة البيئية في تحقيق أهدافها المرجوة، من بينها على سبيل المثال افتقار أسواق الدول السامية إلى توفير شروط أسواق المنافسة الكاملة، وانتشار حالات التهرب الضريبي على نطاق واسع، وصعوبة إدخال التعديلات اللازمة على النظام الضريبي القائم لمواجهة الآثار التوزيعية السالبة المترتبة على تطبيق الضرائب البيئية.³

الفرع الثالث

سلبات الحماية البيئية على المجال الاقتصادي

إن الحماية البيئية من الأدوات المستعملة من قبل المشرع الضريبي في مواجهة مشكلة تلوث البيئة قصد الحد من تلك الظاهرة و بالتالي المحافظة على البيئة، فهي تفرض على المؤسسات الاقتصادية من أجل حثها على تبني تقنيات صديقة للبيئة، ولكن بالرغم من ايجابيات الحماية البيئية إلا أن تطبيقها يصطدم بصعوبة ، هذا ما جعلها عرضة لمجموعة من السلبيات أو النقائص و تتمثل في:

¹ - شيماء فارس محمد الجبير، المرجع السابق، ص91.

² - بوجمعة سارة، المرجع السابق، ص40.

³ - عمرو محمد السيد الشناوي، المرجع السابق، ص446.

أولاً : تأثير الجباية البيئية على الأسعار :

الجباية البيئية تزيد من تكلفة الإنتاج والذي يؤثر بدوره على الأسعار، وهذا يؤثر في الأخير على التجارة الدولية والقدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية،¹ مما يؤثر على المؤسسات التي تحافظ على البيئة من خلال إنتاج السلع البيئية باستعمال آليات ووسائل متطورة، مما يجعل أسعار سلعها أكبر من السلع التي لا تولى البيئة أي أهمية وذلك في حالة عدم فرض الضرائب البيئية.²

ثانياً: تأثير الجباية البيئية على العمالة و التشغيل:

يؤدي ارتفاع تكاليف المؤسسات الملوثة إلى ارتفاع الجباية البيئية المفروضة عليها، و التي تعتبر تكاليف إضافية، مما قد يؤدي توقف هذه المؤسسات عن العمل، و نتيجة لذلك سوف تؤدي إلى فقدان و خسارة المناصب و فرص العمل.³

ثالثاً: صعوبة تطبيقها على ارض الواقع:

تعاني الجباية البيئية كأداة اقتصادية لسياسة حماية البيئة من بعض العقبات أو الصعوبات التي تحد من سهولة تطبيقها على ارض الواقع، و التي تشكل الملائمة السياسية و الاجتماعية أهمها على الإطلاق، إذ تختلف تلك الملائمة من دولة إلى أخرى، و ذلك راجع إلى اعتبارات متعددة.⁴

رابعاً: تأثير الجباية البيئية على القدرة التنافسية:

إن العلاقة بين المعايير البيئية و القدرة التنافسية هي علاقة معقدة، فبعض الخبراء يرون في الامتثال للمستلزمات البيئية عبئاً إضافياً يزيد تكاليف الإنتاج، و يضر بالقدرة التنافسية للشركات و القطاعات الصناعية، حيث تحدد درجة القدرة التنافسية على الصعيدين الوطني و المؤسسي باعتبارها القدرة على زيادة الدخل رغم التحديات التي تطرحها السوق الدولية، و لذلك من الضروري تعزيز الاستراتيجيات المجدية

¹ - شيماء فارس محمد الجبير، المرجع السابق، ص 89.

² - بوجمعة سارة، المرجع السابق، ص 40.

³ - عبد الباقي محمد، المرجع السابق، ص 156 .

⁴ - عمرو محمد السيد الشناوي، المرجع السابق، ص 446، ص 447.

على مستوى الأسعار و الإنتاج و تصدير السلع و الخدمات، فالجباية البيئية تعمل على إضعاف الجهود المبذولة لزيادة القدرة التنافسية، حيث يمكن أن يؤدي الامتثال للجباية البيئية إلى زيادة في تكاليف الإنتاج سواء بفرض رسوم بيئية أو اقتناء أجهزة خاصة تقلص من حجم التلوث المنبعث من هذه المصانع، فان حجم هذه الزيادات يمكن أن يكون صغيرا نسبة إلى تكاليف الإنتاج الإجمالية، فيحد بالتالي من الأثر على النواتج و الصادرات و القدرة التنافسية.¹

خاتمة الفصل الأول

تعد الجباية البيئية من الأدوات الاقتصادية التي تفرضها الدولة على الأشخاص الملوئين للبيئة، حيث تساهم في الحد من التلوث البيئي، من خلال عائداتها التي تستخدم في معالجة الأضرار الناتجة عن التلوث، أو تحفز المنشآت على تغيير نشاطها الملوث إلى نشاط صديق للبيئة، غير أنه، ورغم فعالية الجباية البيئية في الحد من التلوث البيئي، تبقى نسبية وتحتاج إلى صرامة وتدعيم، حتى تحقق الهدف الذي أنشأت لأجله والمتمثل في القضاء على التلوث.

¹ - عيد الباقي محمد، المرجع السابق، ص154.

الفصل الثاني

الحوافز الجبائية البيئية

لم يتم اللجوء إلى وسائل التحفيز الضريبي لحماية البيئة إلا حديثاً، إذ طبق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1967 تحت اسم tax expenditure، و يهدف هذا النظام إلى إعفاء جزئي أو كلي من دفع الرسوم الايكولوجية، إذا امتثلت المنشأة الملوثة إلى التدابير المتعلقة بمكافحة التلوث¹.

من أجل الحد من المشاكل البيئية التي تعرفها الجزائر، ارتأت الإدارة البيئية اللجوء إلى وسائل التحفيز الضريبي، بالموازاة مع التدابير الإدارية المتمثلة في استعمال وسائل الضبط الإداري، حيث لم يكتف المشرع بوضع وسائل وقائية وإنما لجأ إلى تعزيز أساليب الحماية الإدارية وهذا بمقتضى التشريعات الخاصة بحماية البيئة، ومع صرامة هذه الإجراءات والجزاءات القانونية المترتبة عن مخالفتها، فقد لجأ لتدعيمها إلى سياسة أكثر فعالية، هي السياسة المالية، لذلك شرع تدريجياً في وضع مجموعة من الرسوم التحفيزية، وذلك لتشجيع على حماية البيئة².

يكون للجبائية التحفيزية أكبر الأثر في اعتماد صناعات ونشاطات صديقة للبيئة، لأن فرض الضرائب والرسوم قد يواجه بالتهرب والغش الجبائي، في حين أنّ التحفيز والإعفاء قد يقابله بالاستجابة التلقائية واعتماد تكنولوجيا وتقنيات صديقة البيئة فالحوافز الجبائية، ذات البعد البيئي كل سياسة ضريبية تعمل على تحقيق أهداف بيئية لصالح المجتمع والإسهام في تخفيض درجة التلوث مما يؤدي بشكل أو بآخر إلى تعديل سلوك الأفراد والمنشآت ايجابياً تجاه البيئة، ويمكن عملياً منح العديد من الحوافز لأجل تشجيع الاستثمارات البيئية من أجل تحفيز

¹ - وناس يحي، المرجع السابق، ص 77.

² - عبد الباقي محمد، المرجع السابق، ص 138.

الملوثن على تبني سياسات بيئية حمائية، وتتجسد الأنظمة التحفيزية في نظام الإعفاء الجبائي.¹

المبحث الأول

الإطار العام لمنح الحوافز الجبائية البيئية

إذا كان مبدأ الملوث الدافع يظهر بشكل أساسي في النظام الردعي، في شكل ضرائب ورسوم تفرض على النشاطات ذات التأثير الملوث للبيئة، كالرسوم المفروضة على النشاطات و الانبعاثات الملوثة للبيئة، فإنه يظهر كذلك بصورة غير ردعية من خلال نظام التحفيز الجبائي، بمعنى انه إذا كان المتسبب في إحداث التلوث يتعين عليه دفع تكاليف الإصلاح، فإن الفاعلين الذين يعملون على عدم إحداث التلوث يستفيدون من إعفاءات و مساعدات في إطار تشجيعهم.²

التحيز الجبائي في المجال البيئي هو؛ تنازل الدولة عن حقها في قيمة الرسوم و الضرائب المستحقة على الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية بالموازاة مع الحفاظ على البيئة، بمعنى التنازل عن الحقوق الضريبية للدولة من أجل تحقيق الاستثمارات الإنتاجية و الخدماتية المرتبطة بالبيئة، والتي تهدف إلى توفير منتجات نظيفة، وأيضا المشاريع الوقائية لتجنب حدوث تلوث وتدهور أو نضوب مواردها، أو تلك الاستثمارات التي تهدف إلى التخلص من ملوثاتها أو معالجة مشاكل نضوبها.³

الحوافز الجبائية ذات البعد البيئي هي؛ كل سياسة ضريبية تعمل على تحقيق أهداف بيئية لصالح المجتمع، من خلال توجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تساهم في تخفيض

¹ - حسونة عبد الغاني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013، ص90.

² - المرجع نفسه، ص76.

³ - حسونة عبد الغاني، النظام الجبائي بين الردع و التحفيز، مجلة المفكر، الجزائر، العدد13، 2016، ص189.

درجة تلويث البيئة، مما يؤدي بشكل أو بآخر إلى تعديل سلوك الأفراد و المنشآت ايجابيا اتجاه البيئة، و يمكن عمليا منح العديد من الحوافز من اجل تشجيع الاستثمارات و تحفيز الملوثين على تبني سياسات بيئية و حمائية¹، و تتجسد الأنظمة التحفيزية في كل من نظام الإعفاءات، نظام التخفيضات، نظام الإعانات المالية، ونظام الدفع و الرد.

المطلب الأول

مفهوم الحوافز الجبائية البيئية

باعتبار الحوافز الجبائية البيئية من بين الوسائل الفعالة، وذلك لاستخدامها لجعل المنشآت أو المؤسسات الاقتصادية تسيطر على التلوث البيئي، بدلا من جعلهم يدفعون مقابل ما يحدثونه من تلوث، و ذلك بالتزام الدولة بمنح العديد من الحوافز الجبائية لتشجيع تبني سلوكيات صديقة للبيئة، ويعتبر قانون المالية لسنة 2000 تجسيدا للبنية الأساسية للإطار القانوني و المؤسساتي لحماية البيئة في الجزائر، و ذلك باعتماد التدرج في تطبيق الرسوم البيئية على المنشآت الملوثة في تحمل جانب من تكاليف الأضرار التي ألحقها بالبيئة، و كذا النفقات المرتبطة بعملية إعادة التأهيل و إزالة التلوث.

النظام الجبائي البيئي ليس كله ردي إنما لديه جانب آخر غير ردي يتمثل في نظام التحفيز الجبائي، أين يستفيد الفاعلون الذين يعملون على إحداث التلوث من إعفاءات و مساعدات في إطار تشجيعهم على الحد من تلك الظاهرة.²

فالحوافز الجبائية تلعب دورا هاما في تخفيض درجة التلوث، إذا ما حسن اختيار أدواتها بما يوفر حافزا لمصادر التلوث سواء كانت منشأة أو أفراد لتخفيض ما يصدر عنها من ملوثات

¹ - مسعودي محمد، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014، ص148.

² - حسونة عبد الغاني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص88.

للبيئة، هذه الحوافز قد يكون لها أثر كبير في اعتماد صناعات ونشاطات اقتصادية صديقة للبيئة، فهي تعمل أيضا على تحقيق أهداف بيئية لصالح المجتمع من خلال توجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تساهم في تخفيض درجة التلوث، مما يؤدي بشكل أو بآخر إلى تعديل سلوك الأفراد و المنشآت إيجابيا تجاه البيئة¹.

ويمكن عمليا منح العديد من الحوافز الجبائية، لأجل تشجيع الاستثمارات غير الملوثة للبيئية أو تحفيز الملوثين نحو تبني سياسات بيئية حمائية، ونتيجة لدور الحوافز الجبائية في الحد من التلوث البيئي، جعل الدولة تعتمد على هذه الوسيلة كآلية لحماية البيئة².

الفرع الأول

تعريف الحوافز الجبائية البيئية

عرّفت أيضا بأنها: "التيسيرات الضريبية التي يمنحها المشرع للأنشطة لتحقيق أهداف معينة"³.

كما تعرف على أنها: "مجموعة التسهيلات والتيسيرات التي تشمل إلغاء الضريبة والرسوم أو تخفيض نسبتها لفترة زمنية محددة أو دائمة من أجل تحقيق هدف معين"⁴.

وتعرف أيضا على أنها: "مجموعة من الإجراءات والتسهيلات والإعفاءات ذات الطابع التحفيزي تتخذها الدولة لصالح فئة من الأعوان الاقتصاديين لفرض توجيهه نحو القطاعات المعنية"¹.

¹ - احمد سالم، الحماية الإدارية للبيئية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص 67.

² - شيماء فارس محمد الجير، المرجع السابق، ص 105.

³ - المرجع السابق، ص 106.

⁴ - أحمد بن خليفة، المزايا الضريبية كآلية لتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص حقوق، الوادي الجزائر، 2015، ص 04.

كما تعرف الحوافز الجبائية على أنها: "تدابير وإجراءات ضريبية تحفيزية معينة تتخذها السلطة الضريبية المختصة وفقا لسياسة ضريبية معينة على شكل نصوص وقوانين وقصد منح مزايا و إتمادات ضريبية لتحقيق أهداف معينة"².

من خلال قراءة التعاريف السابقة يمن القول بأن التحفيز الضريبي البيئي هو: "عبارة عن تنازل الدولة عن جزء من حقها و المتمثل في الإيرادات الضريبية، و ذلك بتقديم مساعدات مالية غير مباشرة للأعوان الاقتصاديين، بغية إحداث سلوك معين لدى هاته الفئة بشرط تقييدهم بشروط معينة تصفها الدولة المتمثلة في نوع النشاط، مكانه، إطاره القانوني، و هذا من أجل تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية "³.

الفرع الثاني

خصائص الحوافز الجبائية البيئية

تعتبر الحوافز الضريبية في مجال مكافحة التلوث البيئي إحدى أدوات السياسة البيئية التي تعمل على تحقيق أهداف بيئية لصالح المجتمع من خلال توجيه الاستثمار نحو المجالات التي تساهم في تقليل درجة التلوث البيئي، بالإضافة إلى التأثير في سلوك الأفراد و المنشآت بما يحقق نفس الهدف⁴، ومن خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن استنتاج عدة خصائص تتمتع بها التحفيزات الضريبية البيئية من بينها ما يلي:

¹ - شيماء فارس محمد الجبير، المرجع السابق، ص106.

² - أحمد بن خليفة، المرجع السابق، ص04.

³ - المرجع نفسه، ص04.

⁴ - فنيديس أحمد، المرجع السابق، ص158.

أولاً: موجهة إلى فئة معينة:

فهي تستهدف فئة معينة بذاتها من المكلفين بالضريبة البيئية، الذين يستفيدون من التشجيعات والتسهيلات الضريبية البيئية .

ثانياً: سياسة هادفة:

فهي استحدثت من أجل تحقيق أهداف معينة، من بينها تحفيز المنتجين المتسببين في التلوث على إتباع سلوكات صديقة للبيئة، كما لها أهمية بالغة في النهوض بالتنمية، ولكن لتحقيق هذه الأهداف يجب وضع إجراءات ودراسات وافية كما يعمل على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية، ففي مجال الاقتصاد بعد التحفيز الجبائي وسيلة لجذب الاستثمار والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية وتشجيع السياحة وغيرها، أما مجال البيئة يساعد التحفيز الجبائي على حماية التلوث وذلك من خلال، منح تحفيزات جبائية للأشخاص الذين يمارسون نشاطات صديقة للبيئة.¹

ثالثاً: عملية غير إلزامية:

يحق للأشخاص المخاطبين بهذا الشأن حق الاختيار التام والشامل بين القبول أو الرفض، دون الخضوع لأية عقوبة في حالة الرفض.

رابعاً: إحداث سلوك معين:

تهدف الدولة من وراء سياسة التحفيز الضريبي البيئي إلى إحداث سلوك معين، لدى الأعوان الاقتصاديين بغية توجيههم نحو أعمال و أنشطة لم يقوموا بها في وقت مضى.²

¹ - فارس مسدور، المرجع السابق، ص112، ص114.

² - المرجع نفسه، ص 114.

الفرع الثالث

أهداف الحوافز الجبائية البيئية

تعتبر الحوافز الجبائية في مجال مكافحة التلوث من الوسائل التي تلجأ إليها الدولة من أجل تحفيز الأفراد و المنشآت، على اعتماد صناعات و نشاطات اقتصادية صديقة للبيئة، فهي؛ إحدى أدوات السياسة البيئية التي تعمل على تحقيق أهداف بيئية لصالح المجتمع من خلال النهوض بالتنمية الاقتصادية و توجيه الاستثمارات التي تساهم في تخفيض درجة التلوث البيئي، بالإضافة إلى التأثير في سلوك الأفراد و المنشآت .

أولاً: النهوض بالتنمية الاقتصادية:

تعتبر السياسة الجبائية من مكونات سياسة التنمية الاقتصادية في بلادنا، حيث تساعد في تمويل الخزينة العامة للدولة بالموارد المالية لتغطية النفقات العامة، و لتدعيم توازنات الاقتصاد الوطني، فالتمويل المتأتي من الحوافز الجبائية البيئية يحد من العجز المالي، و يساهم في إصلاح ما أفسده المتسببون في التلوث البيئي، و ذلك باستخدام العائدات الخاصة بمجال حماية البيئة¹.

ثانياً: توجيه الاستثمار:

تهدف الحوافز الجبائية البيئية إلى توجيه الاستثمار الخاص حسب أولويات الاقتصاد الوطني، و تتمثل في إقرار أحكام جبائية استثنائية مقارنة بالقواعد الجبائية العامة، و ذلك بمنح

¹ - نجيب بلعيد، الجباية و التنمية الاقتصادية، المنظومة الجبائية التونسية، سلسلة دراسات برلمانية، تونس، العدد 8، 2006، ص 108.

المنشآت الاقتصادية مجموعة من التسهيلات في حالة ما إذا قامت باعتماد وسائل تساعد على التقليل من درجة التلوث، لان القضاء عليه أمر يبدو في الواقع أمر شبه مستحيل¹.

المطلب الثاني

صور الحوافز الجبائية البيئية

تعد الحوافز الجبائية لحماية البيئة إحدى أهم الإجراءات القانونية، التي نصت عليها التشريعات البيئية، فهي مؤهلة لان تلعب دورا فعالا في محال الحد من التلوث البيئي، و هذا لكونها تعتبر أداة تشجيع و توجيه للأنشطة المرتبطة بهذا المجال، و التي قد تتمثل في أنشطة اقتناء أو إنتاج أجهزة أو معدات أو آلات تساعد في التقليل من درجة التلوث البيئي، أو الأنشطة العاملة في مجال النظافة و خاصة في ما يرتبط منها بإنتاج مواد التنظيف، حيث أن تشجيع هذه الأنشطة يكون عن طريق استفادتها من معاملة ضريبية تمييزية،² تتمثل في منحها لمجموعة من الآليات وهي : الإعفاءات الجبائية، التخفيض الجبائي، الإعانات المالية، و الدفع و الرد.

الفرع الأول

الإعفاء الجبائي البيئي

تذهب التشريعات إلى إيراد نصوص خاصة تمنح من خلالها الإعفاءات الضريبية حسب الظروف والاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث أن الإعفاء المقرر يكون

¹ - نجيب بلعيد، المرجع السابق، ص108.

² - مسعودي محمد، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة، المرجع السابق، ص150.

بموجب القانون مباشرة وليست من السلطة الإدارية ويؤيد ذلك المبدأ الدستوري لا ضريبة إلا بقانون ومن تم لا إعفاء إلا بقانون.¹

أولاً: تعريف الإعفاء الجبائي البيئي:

عرف الإعفاء الجبائي كذلك على أنه: "عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة"².

كما عرف كذلك بأنه: "كل دخل خاضع للضريبة سواء كان الشخص الطبيعي أو المعنوي واستثنى بنص قانوني بشكل جزئي لتحقيق أهداف الدولة التابعة من مضمون فلسفتها السياسية"³.

من التعاريف السابقة يمكن تعريفها على أنها: "التنازل عن الحقوق الضريبية للدولة من أجل الاستثمارات الإنتاجية و الخدماتية المرتبطة بالبيئة، و التي تهدف إلى توفير منتجات نظيفة، و أيضا المشاريع الوقائية لتجنب حدوث التلوث البيئية أو تدهور أو نضوب في مواردها، أو تلك الاستثمارات التي تهدف إلى التخلص من ملوثاتها أو معالجة مشاكل نضوبها"⁴.

ثانياً : أنواع الإعفاءات الجبائية البيئية:

الإعفاءات الجبائية في المجال البيئي تتمثل في؛ تنازل الدولة عن حقها في قيمة الرسوم و الضرائب المستحقة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب سدادها مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة أو أماكن محددة، أي بمعنى؛ إسقاط حق الدولة عن

¹ - مسعودي محمد، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة، المرجع السابق، ص 69.

² - ولهي بوعلام، المرجع السابق، ص 198.

³ - شيماء فارس محمد الجبر، المرجع السابق، ص 11.

⁴ - حسونة عبد الغاني، النظام الجبائي بين الردع و التحفيز، المرجع السابق، ص 189.

الحقوق الضريبية من أجل تحقيق الاستثمارات الإنتاجية و الخدمات المرتبطة بالبيئة و التي يكون هدفها توفير منتجات نظيفة، من أجل تجنب حدوث التلوث البيئي¹.

و تنقسم الإعفاءات الجبائية البيئية إلى نوعين من الإعفاءات، المالية و الجمركية.

1- الإعفاءات المالية:

اعتمدت الجزائر أسلوب صارم للتعامل مع المنشآت التي تسبب في التلوث خلال قانون المالية لسنة 2000، حيث قامت بمضاعفة الرسوم المفروضة على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة، ذلك من خلال تكريس مبدأ الملوث الدافع من أجل إعادة تأهيل وإزالة التلوث، حيث تمنح إعفاءات مالية للمنشآت الصناعية التي تقوم بإزالة أو التخفيف من هذه الظاهرة أي ظاهرة الاحتباس الحراري، والتقليص من التلوث من خلال البحث عن طرق بديلة وإسترداد أجهزة تعمل على ذلك².

أقر المشرع نظام الحوافز الجبائية المتعلقة بالحفاظ على البيئة ومواردها، ضمن القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة و التنمية المستدامة من خلال إشارته إلى أن؛ يستفيد من حوافز مالية وجمركية تحدد بموجب قوانين المالية المؤسسات الصناعية، التي تستورد التجهيزات التي تسمح في سياق صناعتها أو منتجاتها بإزالة أو التحقيق من ظاهرة الاحتباس الحراري والتقليص من التلوث بكل أشكاله³.

¹ - حسونة عبد الغاني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص 89.

² - الصديق طاهري، تقييم أثر التحفيزات الجبائية البيئية في التخفيف من أضرار التلوث في الجزائر، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، الجزائر، العدد 05، 2016، ص 40.

³ - المادة 76 من القانون 10/03، المرجع السابق.

كما أشار المشرع أيضا في نفس القانون بأنه ؛ يستفيد كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض الريح الخاضع للضريبة، على أن يحدد هذا التخفيض بموجب قانون المالية¹.

أ- أنواع الإعفاءات المالية التحفيزية:

هذه الإعفاءات قد تكون إما على شكل إعفاء دائم أو إعفاء مؤقت².

أ-1- الإعفاء الدائم:

هو إسقاط الدولة لحقها للمكلف بالضريبة طالما أن سبب الإعفاء مازال قائما، حيث يتم منح هذا الإعفاء تبعا لأهمية النشاط، ومدى تأثيره على البيئة وعلى حياة الإنسان وعلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية³.

أ-2- الإعفاء المؤقت:

هو أن تقوم الدولة بإسقاط حقها للمكلف بالضريبة، لمدة معينة من حياة النشاط المراد تشجيعه من تخفيض مستوى التلوث المتسبب فيه أو القضاء عليه تماما، كالإعفاءات المقدمة للمنشآت الإنتاجية أو الصناعية، عندما نقوم باستخدام آليات من أجل القضاء على التلوث التي تسببت فيه⁴.

¹ - المادة 77 من القانون 10/03، المرجع نفسه.

² - فنيديس احمد، المرجع السابق، ص 159 .

³ - هشام الكرو، المرجع السابق، ص 16.

⁴ - بن ساسي شهرزاد، السياسة الجبائية ودورها في دعم الاستثمار، مذكرة ماستر تخصص مالية عامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2013، ص 27.

ب- آليات التمويل و التحفيز لحماية البيئة:

تم إنشاء العديد من الهيئات و الآليات للتمويل و التحفيز، و ذلك لمساندة السياسة الوطنية لحماية البيئة، و يتعلق الأمر على الخصوص بالصندوق الوطني لحماية البيئة و إزالة التلوث.

أنشئ الصندوق الوطني لحماية البيئة بموجب قانون المالية لسنة 1992، والذي عدل بموجب المرسوم التنفيذي 01-408 والمحدد بنوده بموجب المرسوم التنفيذي 06-283¹.

حيث تتمثل مصادر إيرادات هذا الصندوق في الرسوم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة، بالإضافة إلى ناتج الغرامات الناجمة عن مخالفات التنظيم البيئي، كما تشمل إيرادات هذا الصندوق أيضا، التعويضات بعنوان النفقات لإزالة التلوث العرضي الناجم عن تفريغ المواد الكيميائية الخطيرة في البحر في مجال الري والطبقات المائية الباطنية وفي الفضاء، بالإضافة إلى القروض الممنوحة للصندوق والموجهة لعمليات إزالة التلوث، فضلا عن الوصايا والهبات الوطنية والدولية، والتعويضات المتعلقة بنفقات إزالة التلوث العرضي الناجم عن تفريغ المواد الكيميائية في مجال الري الطبقات المائية الباطنية وفي الجو².

أمّا فيما يخص عمل هذا الصندوق، فيتولّى تقديم الإعانات الموجهة للأنشطة المساهمة في تحويل المنشآت القائمة نحو التكنولوجيا الخاصة طبقا لمبدأ الوقاية، وكذا تمويل أنشطة مراقبة الوضع البيئي بشكل عام والتلوث عند المصدر بشكل خاص، بالإضافة إلى تمويل الدراسات والبحث العلمي اللذين تقوم بها مؤسسات التعليم العالي أو مكاتب الدراسات الوطنية أو أجنبية³.

¹ المادة 189 من القانون 91-25، المرجع السابق.

² حسونة عبد الغاني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص 93

³ وناس يحي، المرجع السابق، ص 99.

كما يتولّى الصندوق تمويل النفقات المتعلقة بالتدخلات الإستراتيجية في حالة التلوث العرضي، والنفقات الخاصة بمجال الإعلام والتوعية والإرشاد المرتبطة كالمسائل البيئية، التي تقوم بها هيئات وطنية أو جمعيات ذات المنفعة العامة هذا وساهم الصندوق أيضاً، بتقديم الإعانات الموجهة للأنشطة المتعلقة بإزالة التلوث الصناعي، وكذا الإعانات الموجهة لتمويل الأنشطة المتعلقة بإزالة التلوث الصناعي، وكذا الإعانات الموجهة لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمنشآت المسترجعة لإزالة التلوث المنجزة من قبل المتعاملين العموميين والخواص.¹

2-الإعفاءات الجمركية:

لقد نص قانون حماية البيئة والتنمية المستدامة على الاستفادة من حوافز جمركية التي يحددها قانون المالية، لكل المؤسسات الصناعية التي تقوم باستيراد التجهيزات التي تعمل في سياق صناعتها على، القضاء أو التقليل من الاحتباس الحراري و التلوث بمختلف أشكاله، وذلك من اجل تحفيز المؤسسات على استيراد التكنولوجيا الصديقة للبيئة.²

الفرع الثاني

التخفيض الجبائي البيئي

يستخدم هذا النوع من الضريبة كوسيلة لحماية البيئة، إذ أن تخفيض سعر الضرائب له دور في تحفيز الأشخاص للاستغلال للأنشطة الصديقة للبيئة، وإتباع سلوكيات وآليات تخفيض نسبة التلوث وذلك بتخفيض سعر الضريبة بخضوع هؤلاء لسعر أقل بالنسبة لغيرهم من المكلفين بالضريبة الآخرين.³

¹ - بن صافية سهام، الهيئات الإدارية المكلفة بحماية البيئة، مذكرة ماجستير تخصص قانون إدارة و مالية، كلية الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص 187 .

² - المادة 76 من القانون 10/03 ، المرجع السابق .

³ - شيماء فارس محمد الجير، المرجع السابق، ص 133.

أولاً: تعريف التخفيض الجبائي البيئي:

حيث نص قانون حماية البيئة و التنمية المستدامة صراحة على؛ إمكانية استفادة كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من التخفيض في الربح الخاضع للضريبة.¹

عرفت تخفيض الجبائية البيئية: "بأنها تقليص قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط إعادة استثمار الأرباح بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناء على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة".²

ثانياً: اعتماد التخفيض الجبائي كوسيلة لحماية البيئة:

تم الاعتماد على التخفيض الجبائي كوسيلة لمعالجة التلوث في كثير من الدول، وعلى الرغم من النتائج التي حققتها هذه الوسيلة أو هذا النوع من الحوافز الجبائية إلا انه يتنافى مع المبادئ الضريبية المقيدة ومنها مبدأ العمومية، لذلك يجب أن يكون اللجوء إليها في أضيق الحدود، إلا أنه ثم الاتفاق مع الرأي الذي يعد استخدام الضرائب المخفضة في النظم الجبائية الحديثة لا يتنافى مع مبدأ العمومية، إذ أنه تمت التفرقة بين أسعار الضرائب على أساس المصادر المختلفة للدخل، وخاصة إذا كانت الغاية منه ليست تفضيل فئة على أخرى وإنما تحقيق مصلحة عامة في حماية البيئة.³

¹ - المادة 77 من القانون 10/03 ، المرجع السابق .

² - طالبي محمد، أثر الحوافز في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، الجزائر، العدد 06، 2009، ص137.

³ - شيماء فارس محمد، المرجع السابق، ص133.

الفرع الثالث

الدفع و الرد

تعتبر من أهمّ الحوافز الضريبية، فهي تسمّى بضريبة الاسترداد أو الوديعة، حيث لها دور كبير في تحقيق الأهداف التي يبتغيها المشرّع في مجالات كثيرة من بينها مجال حماية البيئة¹.

أولاً- تعريف الدفع و الرد:

يعرف على انه: "نظام قائم على فكرة فرض ضريبة على المتسببين في التلوث لمقابلة خسائر التلوث المحتملة، على أن يتم رد هذه الرسوم لدافعيها في حالة قيامه بالإعادة تدوير المواد الملوثة أو إجراء عمليات من شأنها علاج التلوث"².

و بالتالي فان هذا الأسلوب يحفز المتسببين في التلوث على التخلص من الملوثات بطريقة مشروعة، بعكس ما يحدث في نظام ضرائب النفايات و التي ترتب على استخدامها قيام بعض المتسببين في التلوث، بالتخلص من الملوثات بطرق غير مشروعة و غير آمنة على البيئة، كإحدى الطرق لتجنب دفع الضريبة³.

بصفة عامة فان نظام الدفع و الرد يتكون من شقين :

¹ - شيماء فارس محمد، المرجع السابق، ص 135.

² - السعيد زنات، المرجع السابق، ص 84.

³ - المرجع نفسه، ص 84 .

الشق الأول : الدفع:

هذا الشق يهدف للحد أو تدنيه التكلفة الحدية أو الخارجية للتخلص من النفايات، و على ذلك فإنها تلزم مسببي التلوث بتضمين تكلفة أي خسائر قد يسببها في تكاليف إنتاجه¹.

الشق الثاني: الرد:

يتميز هذا النظام بالرد فانه يقدم حافزا للتخلص من النفايات بطريقة ملائمة يمنع حدوث خسائر بيئية، حيث هذا النظام يستهدف التعامل مع الملوثين المحتملين و ليس الحاليين بما يضمن وضع حلول موضوعية لقضية التلوث البيئي، و ليس حلول مؤقتة للمشكلة.²

ثانيا: خصائص الدفع و الرد:

1- الأصل العام للضريبة أنها تدفع بصفة نهائية، أي أن المكلف بالضريبة يقوم بدفع الضريبة الخاصة به بصورة نهائية ولا يمكنه استردادها فيما بعد، حيث أنّ هذه الصفة التي تتميز بها الضريبة تجعلها تتميز عن غيرها من الأدوات الجبائية الأخرى، إلا أن الأصل لا بد أن يكون له استثناء يخرج به المشرع عن القاعدة العامة، ويسمح للمكلف بالضريبة أن يستردّ الضريبة قاصداً من وراء ذلك تحفيز المكلفين بالضريبة لممارسة نشاطات تستطيع من خلال ذلك، تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية والأهم البيئية.

2- تسمح هذه الصورة للمكلف بالضريبة بدفع الضريبة كاملة، إلا أنّها تكون على شكل وديعة إذ يعطيه المشرع حقاً قانونياً لاستردادها وذلك إذا ما تمّ الالتزام بالشروط المنقّقة عليها قانوناً³.

¹ - فنيديس أحمد، المرجع السابق، ص 160.

² - المرجع نفسه، ص 160.

³ - شيماء فارس محمد الجبر ، المرجع السابق، ص 136.

3- حَقَّقت هذه الصورة نتائج مذهلة في مجال حماية البيئة فهي؛ تقوم على أساس فرض ضريبة على من يتسبب في التلوث كمقابل لخسائر التلوث المحتملة، أن ترد الضريبة للمكلف بالضريبة إذا ما قام بإعادة تدوير المواد الملوثة أو إيجاد أساليب من شأنها معالجة التلوث أو على الأقل تخفيض درجته، كما يمكن استرداد هذه الضريبة عندما يقوم المستهلك بدفع المستهلك عند الشراء مبلغاً معيناً من المال كوديعة أو تأمين، يسترد مرة أخرى إذا ما تمّ بإرجاع مخلفات هذه السلعة التي يتمّ التخلص منها في العادة من المستهلك، ما يؤدي إلى حدوث أضرار بيئية لذلك يكون إرجاعها إلى مركز معين إعادة تدويرها أو التخلص بشكل سليم¹.

الفرع الرابع

الإعانات المالية

أولاً: مفهوم الإعانات المالية:

يتم استعمال الإعانات المالية في مجال حماية البيئة و الحد من التلوث، وذلك عن طريق دعم المنتجين في عملياتهم الإنتاجية، و تبنيهم طرق إنتاجية أكثر كفاءة لا تلوث البيئة.

1-تعريف الإعانات المالية:

تعرف على أنها: "منح قروض طويلة أو متوسطة الأجل بفوائد منخفضة، تستهدف تمويل جانب من استثمارات لاقتناء آلات و معدات معالجة التلوث و تنظيف المحيط، أو استبدال ميكانيزمات الإنتاج الحالية بأخرى اقل تلويثاً للبيئة"².

¹ - شيماء فارس محمد الجبير، المرجع السابق، ص 137.

² - مسعودي محمد، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة، المرجع السابق، ص151.

2- أشكال الإعانات المالية:

يستفيد من هذه الإعانات المالية، كل عون اقتصادي يقوم بنشاط يلوث البيئة، و لكن هذا الأخير يتخذ التدابير الوقائية ضد التلوث، فالمصلحة من الإعانات المالية تكمن في القيام بالتسهيل من الناحية المالية و تطبيق قانون حماية البيئة،¹ بالتالي فان الإعانات المالية تتخذ شكلين:

أ- إعانات خفض التلوث:

تعتبر إعانات خفض التلوث من بين الإعانات التي تمنح للمنشآت الاقتصادية التي يسبب نشاطها ضررا بالبيئة، و يكون الهدف من هذه الإعانات هو تقليل نسبة أو درجة التلوث البيئي ومعالجة وتنظيف البيئة.²

ب- إعانات حيازة معدات خفض التلوث:

هي إعانات يتم منحها بالمساهمة في تكاليف شراء و تركيب أجهزة و آلات ضد التلوث و الحد منه، و بالتالي فهي تستهدف المساعدة في تحمل تكاليف التغير أو التطور التكنولوجي، و قد تكون هذه الإعانات في شكل منح أو قروض بفائدة مخفضة، أو في صورة خصم ضريبي.³

¹ - بن صافية سهام، المرجع السابق، ص 183.

² - مسعودي محمد، فعالية الآليات الاقتصادية في حماية البيئة، المرجع السابق، ص 151.

³ - المرجع نفسه، ص 151.

المبحث الثاني

تقييم الحوافز الجبائية البيئية

في إطار البحث عن نظام اقتصادي جديد، لا يمكن الوصول إليه إلا عن طريق إعادة توجيه الاستثمارات العامة بما ينعكس ايجابيا على ترقية الكفاءة للإستخدامية للموارد تماشيا ومتطلبات الجباية البيئية أو الجباية الخضراء.¹

لذلك عرف برنامج الأمم المتحدة للجباية الخضراء أو الاقتصاد الأخضر على أنه؛ الاقتصاد الذي ينتج عن تحسن في رفاة الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية، حيث أصبحت الدول والمؤسسات تسعى جاهدة في البحث عن أفضل الطرق والسبل لتحقيق الاقتصاد الأخضر تتزايد يوما بعد يوم.²

نظرا للاهتمام المتزايد بنظام الحوافز الجبائية وجبت دراسة مدى فعالية هذا النظام، حيث تكتسي دراسة فعالية النظام التحفيزي اهتماما واسعا من طرف الباحثين، وذلك في جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية، إذ تعتبر الفاعلية إحدى المؤشرات الهامة التي يتم من خلالها الحكم على مدى فشل الحوافز الجبائية لأي دولة، وباعتبار الحوافز الضريبية لحماية البيئة جزء من السياسة المالية فإن فعاليتها تؤثر على الفعالية الاقتصادية لهذه الدولة، ويرتكز قياس الفعالية على قياس الأداء الكلي للحوافز الضريبية لحماية البيئة، ومعرفة مدى التقدم المحقق، وذلك لمجموعة من المعايير التي تتلاءم مع طبيعة النشاط محل القياس.³

¹ - ولهي بوعلام، أفاق تطبيق الإستراتيجية المالية الخضراء في ظل الدور الجديد للدولة مع الإشارة إلى حالة الدول العربية النفطية، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد12، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص185.

² - المرجع نفسه، ص185.

³ - ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، بدون دار نشر، الجزائر، 2003، ص72.

ونتيجة لاقتناع الإدارة البيئية في الجزائر بخصوص المشاكل البيئية، وعدم فعالية وسائل الضبط الإداري بمفردها في مواجهة الجيل الجديد من المشاكل البيئية المتشعبة و المعقدة، طبقت نظام التحفيز الضريبي لحماية البيئة.¹

المطلب الأول

ايجابيات الحوافز الجبائية البيئية

يثير الموضوع المطروح مسألة في غاية الأهمية بالنسبة إلى حياة الدول، إذ انه لا توجد دولة في العالم لا تثار فيها مثل هذه المسألة، فسواء تعلق الأمر بدولة تعد الجباية البيئية فيها أمر أساسي، بالتالي فان الحديث عن الجباية البيئية هو حديث ينصب بالضرورة بعد دراسة نظام الحوافز الضريبية البيئية و دراسة فعالية هذا النظام، حيث تلعب الحوافز الضريبية لحماية البيئة دورا هاما في مكافحة التلوث، و تحفيز المنتجين على إتباع سلوكات صديقة للبيئة، إذا ما حسن اختيار أدواتها بما يوفر حافزا لمصادر التلوث، سواء كانت منشأة أو افرد لتخفيض درجة التلوث، نظرا لأهميتها و دورها في التحفيز و استزاد التكنولوجيا التي تساهم في حماية البيئة، هذا ما جعل المشرع الجزائري ينص عليها في قانون حماية البيئة و التنمية المستدامة.

الفرع الأول

ايجابيات الحوافز الجبائية البيئية في المجال القانوني

تتمتع الحوافز الجبائية لحماية البيئة بأهمية كبيرة، فهي تعمل على تخفيض نسبة التلوث وذلك من خلال؛ تقديم تحفيزات ومساعدات للمنشآت و الأفراد من أجل تحفيزهم على اعتماد صناعات صديقة للبيئة، هذا ما جعل المشرع الجزائري يبني فكرة منح الحوافز الجبائية و النص

¹ - عبد الباقي محمد، المرجع السابق، ص138.

عليها في قانون حماية البيئة وقوانين المالية، هذا ما جعلها تتمتع بمجموعة من الايجابيات، وبالتالي يمكن حصرها فيما يلي:

أولاً: حماية حقوق الأجيال القادمة:

وردت الإشارة الأولى لمفهوم حقوق الأجيال القادمة في إعلان استوكهولم في سنة 1972، إذ على الإنسان واجب حماية البيئة للأجيال الحالية و المقبلة، كما يتعين الحفاظ لصالح الجيل الحاضر و الأجيال المقبلة على الموارد الطبيعية للأرض، و ينبغي للسياسات البيئية لجميع الدول أن تعزز القدرة الإنمائية في الحاضر و المستقبل للبلدان النامية¹.

حيث طور إعلان ريو لسنة مفهوم الأجيال القادمة، إذ ربطه بمجال التنمية بنصه على: "يجب انجاز الحق في التنمية بطريقة تضمن الإنصاف للأجيال الحالية و المقبلة في قضايا الحاجات التنموية و البيئية".

إن تمكين الأجيال القادمة من التمتع بحقوقها البيئية ليس أمراً هيناً، فالخلافات تبرز بين الجيل نفسه، أو مابين الأجيال، و قد تكون متناقضة باستمرار².

ثانياً: النص عليها في المواثيق الدولية:

نص الاتحاد الأوروبي على الحوافز الجبائية في تسعينيات القرن الماضي كأداة لحماية البيئة من التلوث، حيث صدر توجيه عن المجلس الأوروبي في 26 جوان 1991 المتعلق بخصوص تقريب تشريعات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالإجراءات الواجبة اتخاذها لمحاربة التلوث الموجود في الهواء بسبب دخان السيارات والمصانع، كما أكدت المفوضية الأوروبية على الدور المهم الذي يمكن لن تلعبه الحوافز الضريبية فيما يخص حماية البيئة خاصة في

¹ - شكراني الحسين، مؤتمر استوكهولم 1982، إلى ريو 20 لسنة 2012، مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية،

بحوث اقتصادية عربية، المغرب، العددان 73 و74، 2012، ص174.

² - المرجع نفسه، ص174.

مجال خفض مستوى اللإنبعاثات الناتجة عن أنشطة صناعية والمركبات حيث صنفتم هذه المفوضية الحوافز الضريبية في المرتبة الأولى من بين وسائل حماية وتحسين وضع البيئة.¹

مما سبق نستنتج أن للحوافز الضريبية في المجال البيئي أهمية في المجال الحد من التلوث، حيث إكاتها أن تسترجع منشآت الصناعية على اقتناء معدات تساعد على تخفيف مستوى التلوث، أو إنتاج مواد للتنظيف، وذلك من خلال منحها إعفاءات ضريبية لمدة معينة وإعفاء منتجاتها من ضريبة المبيعات، أو السماح لها بخصم أقساط أملاك إضافية لتخفيض الوعاء الخاص بالضريبة أو تخفيض سعر الضريبة التي تخضع لها هذه الأنشطة.²

ثالثاً: العمل على حماية مناطق الساحل و الجنوب:

من أجل تخفيف الضغط على الشريط الساحلي، وفي إطار التشجيع والعمل على نقل وتحويل المنشآت الصناعية التي تعد نشاطها مضرًا بالبيئة الساحلية، وكذا السهر على توجيه المراكز الحضرية القائمة نحو مناطق بعيدة عن الساحل.³

عمد المشرع من خلال قانون المالية لسنة 2004، على تخفيض من قيمة مبلغ الضريبة المطبقة على أرباح الشركات المستحقة على أنشطتها المتعلقة بإنتاج المواد والخدمات المقامة على مستوى ولايات الجنوب بنسبة 20%، أما المنشأة على مستوى ولايات الهضاب العليا فتستفيد من تخفيض قدرة 15% وهذا لمدة أقصاه 5 سنوات.⁴

¹ - شيماء فارس محمد الجبر، المرجع السابق، ص108.

² - المرجع نفسه، ص108.

³ - المادة 04 من القانون 01-20، المؤرخ في 12/12/2001، المتعلق بحماية الساحل وتنميته، الجريدة الرسمية العدد10.

⁴ - المادة 08 من القانون 22/03، المرجع السابق.

رابعاً: ملائمة هذا النوع من الضرائب الدول ذات الرقابة البسيطة:

هذا النوع من الحوافز الضريبية يلاءم الدول ذات الرقابة البسيطة و التي تمر بتزايد سريع للتطور الصناعي فهي تحتاج لهذه الوسيلة التي تكون فيها معدلات الضريبة مختلفة باختلاف معدلات الأضرار البيئية.¹

الفرع الثاني

إيجابيات الحوافز الجبائية البيئية في المجال الاجتماعي

يرى فريق من الاقتصاديين بأنه يمكن للحوافز الجبائية البيئية أن تلعب دوراً مهماً في تقليل مستويات التلوث إلى المستويات المقبولة اجتماعياً بأقل تكلفة، وذلك إذا ما صممت وطبقت بصورة جيدة على أرض الواقع،² حيث تكتسب القضايا الاجتماعية أهمية بالغة، لذا تتجه الدول المتقدمة انطلاقاً من فكرة التضامن الاجتماعي لإيجاد التوازن بين مداخل الأفراد و التقليل من التفاوت بين مختلف الطبقات الاجتماعية، عبر إتباعها سياسة موضوعية لخدمة الأهداف الاجتماعية، فالتحفيزات الضريبية تعمل على التأثير على المستوى المعيشي، حيث تتمثل أهم الإيجابيات في المجال الاجتماعي في:

أولاً: التقليل من حدة البطالة:

أن القضاء على مشكلة البطالة من الاهتمامات الكبرى لأي دولة سواء نامية أو متقدمة، فالدول المتقدمة تعاني البطالة نتيجة تطورها التكنولوجي و دخول عصر الإعلام الآلي، لذا فإن مشكلة البطالة مطروحة محلياً و دولياً، و يعتبر التحفيز الجبائي لحماية البيئة الوسيلة الهادفة لتشجيع التشغيل، و زيادة مستوى الإنتاج و التنمية الاقتصادية، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطن و توجيهه المكلف بالجباية البيئية نحو مشاريع توفر مناصب شغل للتقليل من حدة

¹ - شيماء فارس محمد الجبر، المرجع السابق، ص 133.

² - عمرو محمد السيد الشناوي، المرجع السابق، ص 427.

البطالة، والحفاظ على سلامة البيئة و تهيئة المناخ المناسب للمنشآت الصناعية من أجل تحقيق التنمية الشاملة.¹

ثانيا: التقليل من حجم التلوث

تلعب الحوافز الضريبية دورا فعالا في مجال الحد من التلوث البيئي، وهذا كونها تعتبر أداة تشجيع وتوجيه الأنشطة المرتبطة بهذا المجال، والتي قد تتمثل في أنشطة اقتناء أو إنتاج أجهزة أو معدات أو آلات تساعد في تدني درجة التلوث، وتشجيع هذه الأنشطة يكون عبر استفادتها من تخفيض سعر الضريبة التي تخضع لها هذه الأنشطة².

و على الرغم من ازدياد و تنوع الحوافز الجبائية لحماية البيئة في العديد من الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، نلاحظ تطبيق هذه الحوافز الجبائية البيئية من قبل اغلب دول منظمة OECD التي بلغت أكثر من 150 حالة من حالات الإعفاءات، فضلا عن المئات من حالات استرداد التجهيزات و المعدات الصديقة للبيئة من قبل المؤسسات الصناعية و القطاعات المختلفة، حيث تم تقرير هذه الحوافز الجبائية من أجل الحد من الآثار السلبية على القدرة التنافسية الدولية لبعض القطاعات و للتخفيف من حدة الضائقة الاقتصادية، التي يكون الهدف منها التشجيع على إنتاج و استهلاك المنتجات الأكثر مراعاة للبعد البيئي³.

¹ - كاسحي موسى، الحوافز الجبائية للاستثمار في الجزائر، مجلة عربية أكاديمية متخصصة تعنى بالدراسات الإسلامية و الإنسانية، الجزائر، العدد35، 2015، ص253.

² - بن طيبة صونيه، المرجع السابق، ص13.

³ - عمرو محمد السيد الشناوي، المرجع السابق، ص436.

الفرع الثاني

إيجابيات الحوافز الجبائية البيئية في المجال الاقتصادي

إن تطور النشاط الاقتصادي و اتساع رقعته، و تبني فكرة العولمة الاقتصادية، جعل لهذه المعطيات إفرزات تتوافق مع حجمها و طبيعتها، و من بين إفرزاتها المشاكل البيئية التي ازدادت تفاقما و دفعت بالدول إلى البحث عن أساليب للتخفيف من أثرها السلبية، لكن هناك من الدول من افلح في كبح جماح تطور النشاط الاقتصادي على حساب البعد البيئي، و من الدول من سنت قوانين صارمة في مجال مكافحة المظاهر البيئية السلبية لكنها وقفت عاجزة عن تنفيذ تلك القوانين، و بعضها الآخر كان من يدفع ثمن التطور الاقتصادي.¹

لذا تعتبر التحفيزات الضريبية من بين الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لحماية البيئة من التلوث بمختلف أشكاله، فمعظم المؤسسات و المنشأة الاقتصادية تبحث عن الربحية فقط، دون مراعاة الجوانب البيئية أثناء مزاوله أنشطتها لهذا السبب تتدخل الدولة بواسطة هذه التحفيزات الضريبية البيئية، لتوجيه السلوك البيئي لهذه المؤسسات، حيث نقصد هنا كيفية مساهمة هاته الآلية المتمثلة في الحوافز الضريبية على أن تجعل المؤسسة الاقتصادية تعيد نظرها في التلوث البيئي الذي أحدثته، و تلعب الحوافز الضريبية دور مهم في معالجة بعض المشكلات الاقتصادية لاسيما توجيه رأس المال، حيث أن الدول المتجاورة تتنافس في منح الحوافز الجبائية البيئية في سبيل حماية البيئة والتقليل من نسبة التلوث.²

¹ - فارس مسدور، أهمية تدخل الدولة الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، جامعة البليدة، الجزائر، العدد 07، 2010، ص 345.

² - السعيد زنات، المرجع السابق، ص 73.

أولاً: توجيه رأس المال نحو الأنشطة الصديقة للبيئة:

الرسوم البيئية كأداة اقتصادية استطاعت أن تحفز على الإبداع البيئي أكثر من القوانين البيئية، حيث أن تطور الإبداعات البيئية التي تسمح بإزالة التلوث بأقل تكلفة ذلك إذا ما تم اختيار الرسوم البيئية كضابط تكون المؤسسة في هذه الحالة رحبت تكلفة إزالة التلوث وخففت كذلك العبء الضريبي واستطاعت المضي أكثر نحو الإبداع البيئي،¹ حيث تعفي الدولة المؤسسات التي تستطيع أن تنتج وتسوق المنتجات الصديقة للبيئة على أن يكون هذا مشروطاً بمسك نظام المحاسبة الخضراء وفي ذات السياق فإنه تعين على هذه المؤسسات تبني الإستراتيجية التي تؤدي إلى زيادة الربح والقيمة البيئية.²

ثانياً: إنشاء المشروعات الاستثمارية الجديدة:

الحوافز الجبائية تعمل على تحفيز المؤسسات على استيراد التكنولوجيا الصديقة للبيئة، هذا ما قد يساعد على توسيع دائرة النشاطات الاقتصادية التي لا تضر بالبيئة، هذا ما سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي و تعد سبباً لزيادة الادخار و الاستثمار مع ما يحمله من انتعاش اقتصادي في أي دولة، و يتوقف ذلك على آلية استخدام هذه السياسة، إذ يمكن جعلها أداة ايجابية بعيداً عن أي تبذير في الموارد باعتبار أن فقدان الحصيلة سيكون على المستوى القريب، إما على المدى البعيد فان تحفيز الاستثمارات سيوسع القاعدة الضريبية.³

حيث تجدر الإشارة إلى أن للاستثمار دور مهم يلعبه نظراً لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمتها وتوفير مناصب عمل وتقليل معدلات البطالة نظراً

¹ - السعيد زنات، المرجع السابق، ص104.

² - ولهي بوعلام، المرجع السابق، ص198.

³ - فنيديس احمد، المرجع السابق، ص165، ص166.

لأهمية الاستثمار اتجهت معظم الدول التي تشجعيه معظم الدول إلى تشجيعه من خلال إقرار حوافز ضريبية.¹

لذا أقر المشرع الجزائري مجموعة من الامتيازات الضريبية تستطيع الاستفادة منها الاستثمارات التي تستعمل تكنولوجيات من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي المواد الطبيعية وتحقق التنمية المستدامة.²

ثالثا: تشجع الحوافز الضريبية المستهلكين على شراء السلع و الخدمات المعفاة:

إن الملوث الدافع يدرج كلفة الرسوم البيئية ضمن ثمن السلعة أو الخدمة النهائية التي يقدمها، و بالتالي يصبح الدافع الحقيقي هو المستهلك، و الذي يشعر بأنه يدفع ثمن التلوث، و بالتالي تشجع الحوافز الضريبية على المستوى الفردي المستهلكين على شراء السلع و الخدمات المعفاة كليا أو جزئيا من الضرائب البيئية، كإقبال الأشخاص على امتلاك السخانات الشمسية.³

المطلب الثاني

سلبيات الحوافز الجبائية البيئية

تكتنف الحوافز الجبائية البيئية العديد من الصعوبات، وتقيده العديد من العوامل الخارجية مما يجعله من غير المستبعد أن يكون أدها أقل مما يمكن توقعه من الناحية النظرية، ولعل أبرز محدوديات سياسة الحوافز الجبائية البيئية ما يمكن أن نعبر عنه بالسلبيات التي تشوب هذا النظام، حيث يعتبر عنصر التقييم عنصرا من العناصر المكونة للسياسات العامة مهما كان مجالها، و التقييم ضروري حتى يتمكن أصحاب القرار من الوقوف على مدى تحقيق

¹ - ولهي بوعلام، المرجع السابق، ص198.

² - المادة 04 من القانون 20/01، المرجع السابق.

³ - فنيدس احمد، المرجع السابق، ص166.

الأهداف المنشودة و اتخاذ القرارات الملائمة لحماية البيئة، فالحاجة إلى التقييم تكون أشد حينما يتعلق الأمر بسلامة البيئة التي يعيش فيها الإنسان.¹

ولكن على الرغم من أهمية نظام الحوافز الجبائية ذات الصلة بحماية البيئة و الحفاظ عليها من النشاطات التتموية، إلا انه في المقابل تجدر الإشارة إلى أن سياسة التحفيزات الجبائية كثيرا ما يساء استخدامها في العديد من الدول، بحيث تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تدهور البيئة.²

الفرع الأول

سلبيات الحوافز الجبائية البيئية في المجال القانوني

الحوافز الجبائية لها دور مهم في تخفيض درجة التلوث البيئي إذا ما حسن تطبيقها على ارض الواقع، و العمل على تحفيز الملوثين سواء كانت منشأة أو أفراد من أجل التقليل من التلوث الصادر عنها و تبني تقنيات صديقة للبيئة، فهذه الحوافز تعتبر من أهم أدوات السياسة البيئية التي تعمل على تحقيق أهداف بيئية لصالح المجتمع، ولكن على الرغم من الايجابيات التي تتمتع بها الحوافز الجبائية البيئية إلا أنها تشوبها عدة نقائص أو سلبيات في عدة مجالات، من بينها المجال القانوني و المتمثلة في:

أولا: تنافي الحوافز الضريبية مع المبادئ العامة للضريبة:

يرى جانب من الفقه أن الحوافز الضريبية تتنافى مع المبادئ الضريبية المقيدة و منها مبدأ العمومية لذلك يجب اللجوء إليها في أضيق الحالات.³

¹ نجيب بلعيد، المرجع السابق، ص 128.

² حسونة عبد الغاني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص 89.

³ شيماء فارس محمد الجير، المرجع السابق، ص 133.

ثانيا: ضعف الحوافز الجبائية البيئية الخاصة بالاستثمار البيئي:

أن وجد فهو بعيد عن المقاربة الاقتصادية بخلق الثروة و مناصب العمل، بالإضافة إلى أهدافه البيئية للحد من التلوث، حيث سجلت الوكالة الوطنية للتطوير و الاستثمار مشاريع تتعلق اغلبها بمجال تسيير النفايات الحضرية و جمع القمامة.¹

ثالثا: فقدان الحوافز الجبائية البيئية فعاليتها بسبب الإعفاءات:

غالبا ما تفقد الحوافز الضريبية البيئية فعاليتها بسبب الإعفاءات الشاملة الممنوحة للصناعات الثقيلة على أساس مزاعم المحافظة على قدرة المنتج الوطني على المنافسة، وهو مثال على رفاهية الشركات غالبا ما يتم تكراره في المجال البيئي، وتعتقد منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية انه إذا تبنت الدول الأعضاء فيها تقليل الإعانات المالية الحكومية فستتمكن هذه الدول من تحسين بيئتها بصورة كبيرة خلال عقدين فقط.²

الفرع الثاني

سلبيات الحوافز الجبائية البيئية في المجال الاجتماعي

يرى فريق من الاقتصاديين بأنه يمكن للحوافز الجبائية البيئية أن تلعب دورا مهما في تقليل مستويات التلوث إلى المستويات المقبولة اجتماعيا، بأقل تكلفة اجتماعية لا يقل البعد الاجتماعي في الحوافز الضريبية أهمية عن البعد القانوني، بل أن عدم إدراك الدور الحاسم للعوامل الاجتماعية كان في الواقع سببا في فشل كثير من السياسات التي حاولت التقليل من درجة التلوث، ومن ثم الدعوة لإعطاء الأولوية للإنسان في السياسات البيئية هو نداء واقعي، يعني ببساطة إدراك الأهمية الأساسية للبعد الاجتماعي.

¹ - الصديق طاهري، المرجع السابق، ص 57.

² - عمرو محمد السيد الشناوي، المرجع السابق، ص 447.

أولاً: إساءة استخدامها من طرف العديد من الدول :

إساءة استخدامها في العديد من الدول بحيث تؤدي بكل مباشر إلى تدهور البيئة، فقد نشرت الهيئة المعروفة بمجلس الأرض 1997م دراسة معنوية (إعانات التنمية غير المستدامة) الهدف من خلالها تحديد وتصنيف التجهيزات الحكومية التي تخرب بطريقة غير مباشرة البيئة وتستنزفها وقد قدرت هذه الهيئة مبلغ رهيب يصل إلى 700مليار دولار هو عبارة عن حجم هذه التحضيرات كما انتهت هذه الدراسة إلى أنه إذا استمر هذا الحال عليه سيؤدي إلى خراب البيئة¹.

ثانياً: ضعف تحفيز الخبرات المحلية:

ضعف نظام التحفيزات الضريبية البيئية في شقه المتعلق بتحفيز إنتاج معدات مكافحة التلوث و تطوير الخبرات و التكوين في هذا المجال، حيث أن نص المادة 76 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة يشجع لاستيراد هذه المعدات و يمنح تحفيزات مالية و جمركية للمؤسسات الصناعية التي تقوم بذلك، لإزالة التلوث أو تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري و التقليل من التلوث، هذا ما يستبعد روح الابتكار لدى مسيري الشركات، الإطارات المهندسين ويضعف التكوين وتبادل الخبرات مع الأجانب تمهيدا لإنتاج أكثر نظافة بخبرات محلية².

¹ حسونة عبد الغاني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص189، ص190.

² - الصديق طاهري، المرجع السابق، ص56، ص57.

ثالثاً: إمكانية زيادة حجم التلوث:

باعتبار أن منح التحفيزات الجبائية لحماية البيئة على المدى الطويل قد يؤدي إلى اتجاه المستثمرين نحو هذه الأنشطة الملوثة بهدف الحصول على الإعانات و الإعفاءات، و هو ما يترتب عليه ارتفاع نسبة التلوث.¹

بناء على ما تقدم لا يمكن أن تكون التحفيزات المالية ايجابية إلا إذا وجدت تدابير صارمة تضمن بأن الإعانات الممنوحة للملوثين تصرف في وجه من أوجه التي تساهم في التقليل و إزالة التلوث.²

الفرع الثالث

سلبيات الحوافز الجبائية البيئية في المجال الاقتصادي

تعتبر الحوافز الجبائية البيئية إما فرصة أو تحدياً، و هذا يتوقف على الإستراتيجية المعتمدة لتطبيقها، حيث يجب على البلدان النامية أن تدرك أن البلدان الصناعية تفرض السعي إلى تحسين الأداء البيئي للمنتجات و العمليات الإنتاجية، إلا أن هذه الحوافز الجبائية يمكن أن تسودها مجموعة من السلبيات في عدة مجالات من بين هذه المجالات هو المجال القانوني المتمثلة في مجموعة من النقاط المتمثلة في:

أولاً: قصر آلية الحوافز الجبائية:

قصر آلية الحوافز الضريبية على الأنشطة والمؤسسات والمنتجات التي تخدم مكافحة التلوث والحفاظ على البيئة بصورة مباشرة لذلك وجب انتهاج الدقة والوضوح فيها يرتبط بإرساء ومنح الإعفاءات الضريبية وهذا من حيث المدة والنطاق وشروط التطبيق، وعليه يجب أن تكون

¹ - مسعودي محمد، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة، المرجع السابق، ص154.

² - وناس يحي، المرجع السابق، ص103.

تتناسب طردي بين مقدار الإعفاء الضريبي المقرر بين النتائج المرتبطة بإزالة أو تخفيض درجة التلوث¹.

ثانيا: ضعف الحوافز الجبائية البيئية لنشاطات تدوير النفايات:

ضعف كبير في مجال التحفيزات الجبائية لنشاطات تدوير النفايات وتحويلها إلى منتج مواد أولية، خاصة النفايات العضوية مثلما يحدث في الدول المتقدمة بتحويل فضلات الحيوانات كالأبقار والدواجن إلى سماد عضوي وأعلاه وتستثنى من ذلك سوق استرجاع وتدوير البلاستيك والورق والمعادن الذي يعرف ديناميكية².

ثالثا: تتسبب الحوافز الجبائية البيئية في زيادة الإنفاق العام:

يعتبر عبئا إضافيا تتحمله الدولة، الأمر الذي قد يؤدي إلى فرض اقتطاعات ضريبية أخرى قصد تمويل هذه الإعانات، في حين أن فرض ضريبة إيكولوجية على الملوثين يزيد من الحصيلة المالية الإجمالية للضرائب و هو ما يتيح فرصة تخفيض الاقتطاعات الضريبية الأخرى³.

¹ - مسعودي محمد، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة، المرجع السابق، ص149.

² - الصديق طاهري، المرجع السابق، ص56.

³ - مسعودي محمد، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة، المرجع السابق، ص154.

خاتمة الفصل الثاني

تلعب الحوافز الجبائية البيئية دورا هاما في الحد من التلوث البيئي، من خلال تحفيز المنتجين على تبني تقنيات صديقة للبيئة، أو تغيير نشاطهم إلى نشاط غير ملوث للبيئة، إلا أنها تعتبر عبئا إضافيا تتحمله الدولة لأن منح مزيد من الحوافز يدفع الملوثين على الاستمرار في التلوث ذلك من أجل الحصول الإعفاءات و الإعانات، و بالتالي يؤثر سلبا على الدول ضعيفة الدخل.

خاتمة

تناول هذا البحث دور الجباية البيئية في مكافحة التلوث البيئي، وذلك من خلال فرض الضرائب والرسوم على المنشآت الملوثة للبيئة قصد تشجيعها على الحد من التلوث باستعمال وسائل صديقة للبيئة، أو منحها تحفيزات جبائية تكون حافزا لها على استعمال تكنولوجيا تحد من تلوث البيئة أو تحول نشاطها إلى نشاط غير ملوث للبيئة، هذه الآليات وضعها المشرع كوسائل للتغلب على ظاهرة التلوث البيئي، وبدراسة وتحليل دور هذه الآليات الجبائية لحماية البيئة، تبين أن لها دور معتبر في حماية البيئة بالموازاة مع الحماية القانونية.

يتضح لنا أن الجباية البيئية كوسيلة للحد من التلوث تتطوي على العديد من الايجابيات، و تساهم بشكل ايجابي و فعال في تحقيق الأهداف المسطرة للسياسات البيئية في الجزائر، غير أن تطبيقها و تقدير معدلات الجباية البيئية يصطدم بمجموعة من النقائص و السلبيات تجعل تطبيقها على أرض الواقع أمر صعب، لذا يجب تدعيمها بنصوص أكثر صرامة، وذلك من أجل تحقيق هدفها المنشود الذي أنشأت من أجله و المتمثل في حماية البيئة و التقليل من نسبة التلوث.

في ختام هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

النتائج:

... ثاني البيئ ... كل ... نظ ... ام ردة ... ي يق ... وم عل ... ف ... رض الض ... رائب و الرس ... وم
... ا عل ... الح ... وافز الجبائ ... ة و الت ... ي يك ... ون له ... اف ذكوي ا-اعتد ... اد ص ... ناعات
... وض الطبيعة للبيوائب وة،اللاسأن ... وم ق ... ديواج ... ه ب ... التهرب و الغ ... ش الجب ... فائبي ح ... ين
أن التحفيز و الإعفاء قد يقابله الاستجابة التلقائية.

تلحد ... بوافز الض ... ربيئية دورا ... يا وفع ... فكلالحدي ثثة للبيئ ... ي، حي ... ث تش ... جمع
... عل ... ي الت ... واطالبت تس ... ي نشتعمل تكنولوجيا ... ا ص ... ديقة للبيئ أو ... لتجهل ... زة
ومعدات تحد من التلوث البيئي.

... تعامل حص ... يلة الجباي ... ة البيئ ... ة كلي ... ة ف ... ض معالجرار- البيئالأ ... ة ب ... ل يخص ... ص
جزء منها لمجالات أخرى لا علاقة لها بمكافحة التلوث.

... ر ق ... انون حماي ... ة الويلتتميد ... ة المسد مخي ... تدملةثأعفج ... ل دبع ... ض مص ... ادر
التلوث.

- انخفاض الوعي و الثقافة البيئية ترتب عنه انتشارا ظاهرة التلوث البيئي.

التوصيات:

- ضرورة استعمال حصيلة الجباية البيئية لمعالجة الأضرار البيئية والحد من التلوث.

- ينبغي الاستمرار في توسيع وتطوير الضرائب و التحفيزات البيئية، وجعلها أكثر

فعالية على الصعيد البيئي.

رع ت . . . دعيم ق . . . انون حماي . . . ة البيئ . . . ة بنص . . . وص أكث . . . ر ص . . . رامة و توس . . . الجعاي . . . ة

البيئية قصد مكافحة ظاهرة التلوث.

ب . . . رامج التوعي . . . ة و التحس . . . يس و ذل . . . لك م . . . ن أج . . . ل نشد ف . . . رة التلويئ . . . ة و

تحفيز الأفراد و المؤسسات على احترام البيئة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

I - النصوص القانونية:

- 1- القانون 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991، الجريدة الرسمية عدد 65، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي 01-408 المتعلق بالصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، الجريدة الرسمية عدد 78.
- 2- القانون رقم 99-11 المؤرخ 23 ديسمبر 1999 يتضمن قانون المالية لسنة 2000، جريدة رسمية عدد 92.
- 3- القانون رقم 01-21، المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 المتضمن قانون المالية لسنة 2002، الجريدة الرسمية عدد 79.
- 4- القانون 01-20، المؤرخ في 2001/12/12، المتعلق بحماية الساحل وتنميته، الجريدة الرسمية العدد 10.
- 5- القانون 10/03 المؤرخ في . 19 جويلية 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، جريدة رسمية عدد 43.
- 6- القانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 يتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة رسمية عدد 83.
- 7- قانون رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 متضمن قانون المالية لسنة 2006، الجريدة رسمية عدد 85.
- 8- القانون 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 يتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة رسمية عدد 77.

II - النصوص التنظيمية:

- 1- المرسوم التنفيذي رقم 98-339، المؤرخ في 3 نوفمبر 1998 يضبط التنظيم الذي يطبق على المؤسسات المصنفة و يحدد قائمتها، جريدة رسمية عدد 82، الملغى و المعدل بالمرسوم 06-198 المؤرخ في 31 ماي 2006، يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، الجريدة الرسمية عدد 37.

ثانيا: المراجع:

I-المؤلفات:

1-باللغة العربية:

- 1- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفرقي المصري، لسان العرب، المجلد الأول، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، سوريا، 2008.
- 2-سايح تركية، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، مكتبة الوفاء، مصر، 2014.
- 3-شيماء فارس محمد الجير، الوسائل الضريبية لحماية البيئة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 4- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، بدون دار نشر، الجزائر، 2003.

2-باللغة الأجنبية:

- 1-International tax dialogue , fiscalité et environnement conférence mondiale du dialogue fiscal international, France , 2015.
- 2-Lorello ecodata , la fiscalité écologique ou environnementale,france ,2014.
- 3-Olivier soria, le droit de l'environnement industriel, libres cours droit, presses universitaires de Grenoble, France, 2013.

II-المقالات:

- 1- بلعيد نجيب، الجباية و التنمية الاقتصادية، المنظومة الجبائية التونسية، سلسلة دراسات برلمانية، تونس، العدد8، 2006.
- 2- بن طيبة صونية، مداخلة بعنوان الجباية البيئية كآلية لحماية البيئة، الملتقى الدولي حول نظام القانوني لحماية البيئة في القانون الدولي والتشريع الجزائري، المنعقد يومي 09 و 10 ديسمبر 2013، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر.
- 3- بن عزة محمد، بن حبيب عبد الرزاق، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث، دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر،

- الملتقى العالمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، المنعقد يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، الجزائر.
- 4- بواط محمد، فعالية نظام المسؤولية الدولية في حماية البيئة من التلوث، مجلة جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد 15، 2016.
- 5- حراق مصباح، الجباية البيئية عرض تحارب دولية، مجلة الدراسات المالية، المحاسبة الإدارية جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 01، 2014.
- 6- حسونة عبد الغاني، النظام الجبائي بين الردع و التحفيز، مجلة المفكر، ، الجزائر، العدد 13، 2016، ص189.
- 7- رزيق كمال، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة البحث، جامعة البليدة، الجزائر، العدد 5، 2007.
- 8- شاهد إلياس، دفرور عبد النعيم، مقال تحت عنوان البيئة ومقومات حمايتها في الجزائر، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، الجزائر، العدد 20، 2016.
- 9- شكراني الحسين، مؤتمر استوكهولم 1982، إلى ريو 20 لسنة 2012، مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، بحوث اقتصادية عربية، ، المغرب، العددان 73 و74، 2012.
- 10- طالبي محمد، أثر الحوافز في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائري، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، الجزائر، العدد 06، 2009.
- 11- طاهري الصديق، تقييم أثر التحفيزات الجبائية البيئية في التخفيف من أضرار التلوث في الجزائر، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، الجزائر، العدد 05، 2016.
- 12- عمرو محمد سيد الشناوي، تقويم الضرائب البيئية كأداة لسياسة حماية البيئة، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، مصر، العدد 49، 2011.
- 13- فنيديس احمد، دور الجباية في الحد من التلوث، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، مجلة محكمة و مفهسة تصدر عن جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، العدد 18، 2016.
- 14- كاسحي موسى، الحوافز الجبائية للاستثمار في الجزائر، مجلة عربية أكاديمية متخصصة تعنى بالدراسات الإسلامية و الإنسانية، الجزائر، العدد 35، 2015.

- 15- مسدور فارس، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية، مجلة الباحث، جامعة البليدة، الجزائر، العدد 07، 2010.
- 16- مسعودي محمد، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، جامعة أدرار، الجزائر، العدد 15، 2014.
- 17- نويري عبد العزيز، نويري سامية، مداخلة بعنوان الضبط الإداري لحماية البيئة في القانون الجزائري، المنعقد يومي 09 و 10 ديسمبر 2013، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر.
- 18- ولهي بوعلام، أفاق تطبيق الإستراتيجية المالية الخضراء في ظل الدور الجديد للدولة مع الإشارة إلى حالة الدول العربية النفطية، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 12، 2014.
- III-المذكرات و الأطروحات:**
- 1- بن أحمد عبد المنعم، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في القانون العام، جامعة بن يوسف بن خدة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.
- 2- حسونة عبد الغاني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013.
- 3- مسعودي محمد، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014.
- 4- وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2007.
- 5- بن صافية سهام، الهيئات الإدارية المكلفة بحماية البيئة، مذكرة ماجستير تخصص قانون إدارة و مالية، كلية الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر (1)، الجزائر، 2011.
- 6- زنات السعيد، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016.
- 7- عبد الباقي محمد، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010.

- 8- عوينان عبد القادر، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البلدية، الجزائر، 2008.
- 9- قادر محسن محمد أمين، التربية و الوعي البيئي و اثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، مذكرة ماجستير في العلوم البيئية، كلية الإدارة والاقتصاد الأكاديمية العربية، الدانمارك، 2009.
- 10- احمد سالم، الحماية الإدارية للبيئية في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.
- 11- بن خليفة أحمد، المزايا الضريبية كآلية لتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص حقوق، الوادي الجزائر، 2015.
- 12- بن ساسي شهرزاد، السياسة الجبائية ودورها في دعم الاستثمار، مذكرة ماستر تخصص حقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2013.
- 13- بن صديق فاطمة، الحماية القانونية للبيئة في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر تخصص قانون عام، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016.
- 14- بوجمعة سارة، دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي ، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016.
- 15- خروبي محمد، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.
- 16- الكروبو هشام، فعالية الجبائية البيئية في تحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئية من اشكال التلوث، مذكرة شهادة ماستر تخصص دراسات جبائية و محاسبة معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.
- 17- لعوامر عفاف، دور الضبط الإداري في حماية البيئة، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.

إلى السيد /

إشعار بإحصاء
الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة لسنة 2014

تطبيقا لـ:

- القانون رقم: 91-25 المؤرخ في: 18/12/1991، المتضمن قانون المالية لسنة 1992 لا سيما المادة 117 منه المعدل والمتمم بالمادة 54 من القانون رقم: 99-11 المؤرخ في: 23/12/1999، المتضمن قانون المالية لسنة 2000؛
- القانون رقم: 01-21 المؤرخ في: 22/12/2001، المتضمن قانون المالية لسنة 2002 لاسيما المواد، 12، 38، 202، 203، 204 و 205؛
- القانون رقم: 03-10 المؤرخ في: 19/07/2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة؛
- المرسوم التنفيذي رقم: 93-68 المؤرخ في: 01/03/1993، المتضمن كيفية تطبيق الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة؛
- المرسوم التنفيذي رقم: 06-198 المؤرخ في: 31/05/2006، الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة؛
- التعليمات الوزارية المشتركة رقم: 1648 المؤرخة في: 18 سبتمبر 1993 والمتضمنة إنشاء رسم للنشاطات الملوثة؛
- المنشور الوزاري المشترك رقم: 01/أخ لسنة 2002، المؤرخ في: 08/05/2002 المتضمن الرسوم البيئية؛
- التعليمات رقم: 105 المؤرخة في: 31 ديسمبر 1991 المتعلقة بتسيير الحساب الخاص لدى الخزينة رقم 302.065 " الصندوق الوطن للبيئة ".

بناء على نشاطكم المتمثل في: -

بشرفني أن أعلمكم أنكم معنيون بالرسم السنوي الذي يحصل بخزينة بلدية

بقيمة: () دج () لسنة 2014

المسيلة في:

مدير البيئة

سند تحصيل
الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة لسنة 2015

إن مدير البيئة لولاية المسيلة

بمقتضى:

- القانون رقم: 91-25 المؤرخ في: 18/12/1991، المتضمن قانون المالية لسنة 1992 لا سيما المادة 117 منه المعدل والمتمم بالمادة 54 من القانون رقم: 99-11 المؤرخ في: 23/12/1999، المتضمن قانون المالية لسنة 2000؛
- القانون رقم: 01-21 المؤرخ في: 22/12/2001، المتضمن قانون المالية لسنة 2002 لاسيما المواد: 12، 38، 202، 203، 204 و 205؛
- القانون رقم: 03-10 المؤرخ في: 19/07/2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة؛
- المرسوم التنفيذي رقم: 93-68 المؤرخ في: 01/03/1993، المتضمن كيفية تطبيق الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة؛
- المرسوم التنفيذي رقم: 06-198 المؤرخ في: 31/05/2006، الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة؛
- المرسوم التنفيذي رقم: 07-144 المؤرخ في: 19/05/2007، الذي يحدد قائمة المطبق المنشآت المصنفة لحماية البيئة؛
- التعليمية الوزارية المشتركة رقم: 1648 المؤرخة في: 18 سبتمبر 1993 والمتضمنة إنشاء رسم للنشاطات الملوثة؛
- المنشور الوزاري المشترك رقم: 01/01 لسنة 2002، المؤرخ في: 08/05/2002 المتضمن الرسوم البيئية؛
- التعليمية رقم: 105 المؤرخة في: 31 ديسمبر 1991 المتعلقة بتسيير الحساب الخاص لدى الخزينة رقم 302.065 " الصندوق الوطن للبيئة "

- يقرر -

المادة الأولى: يكلف أمين خزينة بلدية [] بتحصيل قيمة []

() بعنوان الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة لسنة 2015 وفقا لقائمة المعنيين بالرسم المرفق مع هذا السند

المادة الثانية: يكلف أمين الخزينة بتنفيذ سند التحصيل هذا ابتداءً من تاريخ إمضائه.
المسيلة في:

مدير البيئة

الفهرس

| الصفحة | العنوان |
|--------|--|
| 01 | مقدمة |
| 06 | الفصل الأول: فرض الضرائب على التلوث البيئي |
| 07 | المبحث الأول: أساس فرض الجباية البيئية |
| 08 | المطلب الأول: مفهوم الجباية البيئية |
| 08 | الفرع الأول: تعريف الجباية البيئية |
| 10 | الفرع الثاني: خصائص الجباية البيئية |
| 11 | الفرع الثالث: أهداف الضريبة البيئية |
| 13 | المطلب الثاني: عناصر الجباية البيئية |
| 14 | الفرع الأول: المكلف بالجباية البيئية |
| 20 | الفرع الثاني: وعاء الجباية البيئية |
| 27 | الفرع الثالث: سعر الجباية البيئية |
| 29 | الفرع الرابع: تحصيل الجباية البيئية |
| 33 | المبحث الثاني: تقييم الجباية البيئية |
| 33 | المطلب الأول: ايجابيات الجباية البيئية |
| 34 | الفرع الأول: ايجابيات الجباية البيئية في المجال القانوني |
| 36 | الفرع الثاني: ايجابيات الجباية البيئية في المجال الاجتماعي |
| 37 | الفرع الثالث: ايجابيات الجباية البيئية في المجال الاقتصادي |

| | |
|----|---|
| 38 | المطلب الثاني: سلبات الحماية البيئية |
| 39 | الفرع الأول: سلبات الحماية البيئية في المجال القانوني |
| 40 | الفرع الثاني: سلبات الحماية البيئية في المجال الاجتماعي |
| 41 | الفرع الثالث: سلبات الحماية البيئية في المجال الاقتصادي |
| 44 | الفصل الثاني: الحوافز الجبائية لحماية البيئة |
| 45 | المبحث الأول: الإطار العام لمنح الحوافز الجبائية |
| 46 | المطلب الأول: مفهوم الحوافز الجبائية البيئية |
| 47 | الفرع الأول: تعريف الحوافز الجبائية البيئية |
| 48 | الفرع الثاني: خصائص الحوافز الجبائية البيئية |
| 50 | الفرع الثالث: أهداف الحوافز الجبائية البيئية |
| 51 | المطلب الثاني: صور الحوافز الجبائية البيئية |
| 51 | الفرع الأول: الإعفاء الجبائي البيئي |
| 56 | الفرع الثاني: التخفيض الجبائي البيئي |
| 58 | الفرع الثالث: الدفع و الرد |
| 60 | الفرع الرابع: الإعانات المالية |
| 62 | المبحث الثاني: تقييم الحوافز الجبائية البيئية |
| 63 | المطلب الأول: ايجابيات الحوافز الجبائية البيئية |
| 63 | الفرع الأول: ايجابيات الحوافز الجبائية البيئية في المجال القانوني |

| | |
|----|---|
| 66 | الفرع الثاني: ايجابيات الحوافز الجبائية البيئية في المجال الاجتماعي |
| 68 | الفرع الثالث: ايجابيات الحوافز الجبائية البيئية في المجال الاقتصادي |
| 70 | المطلب الثاني: سلبيات الحوافز الجبائية البيئية |
| 71 | الفرع الأول: سلبيات الحوافز الجبائية البيئية في المجال القانوني |
| 72 | الفرع الثاني: سلبيات الحوافز الجبائية البيئية في المجال الاجتماعي |
| 74 | الفرع الثالث: سلبيات الحوافز الجبائية البيئية في المجال الاقتصادي |
| 77 | خاتمة |
| 79 | قائمة المصادر و المراجع |
| 84 | قائمة الملاحق |
| 86 | الفهرس |